وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Mohamed Boudiaf University of M'si

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Commercial And Management Sciences

قسم العلوم الاقتصادية
Département of Economic Sciences

مذكرة بعنوان:

التنويع الاقتصادي في الجزائر بين الواقع والمأمول
دراسة تحليلية للفترة(2000-2023)

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من اعداد الطالب:
يوسفي عبد القادر

تحت اشراف الأستاذ:
مغني ناصر

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

أعضاء اللجنة	الجامعة	الصفة
يحياوي عمر	جامعة المسيلة	رئيسا
مغني ناصر	جامعة المسيلة	مشرفا
كمال الدين أبا سفيان	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/ 2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)، في ظل استمرار تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات. وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي يرتكز على البيانات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية لتقييم مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مع استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس درجة التنوع الاقتصادي. وقد خلصت النتائج إلى أن السياسات المعتمدة لم تحقق الأهداف المرجوة في تقليص الاعتماد على النفط، نتيجة لضعف البيئة الاستثمارية ومحدودية الإصلاحات الهيكلية. وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل إصلاحات اقتصادية شاملة وتنمية القطاعات المنتجة، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على تنويع فعلي لمصادر الدخل الوطني.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، التنمية المستدامة.

Abstract :

This study aims to analyze the state of economic diversification in Algeria during the period 2000–2023, in light of the continued dependence of the national economy on the hydrocarbon sector. The study adopts an analytical approach based on statistical data and economic indicators to assess the contribution of non-oil sectors to the Gross Domestic Product (GDP), using the Herfindahl-Hirschman Index (HHI) to measure the degree of economic diversification. The findings reveal that the adopted policies have failed to achieve the desired objectives of reducing oil dependency, mainly due to a weak investment climate and limited structural reforms. The study recommends the implementation of comprehensive economic reforms and the development of productive sectors to ensure sustainable economic development based on genuine diversification of national income sources.

Keywords: Economic diversification, Algerian economy, Herfindahl-Hirschman Index sustainable development.

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(...نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

سورة يوسف الأية 76

صدق اللَّهُ العظيم

الإهداء

إلى من قال الله عز وجل في حقهما (.....وبالوالدين إحسانا.....)، سورة الإسراء، الآية 23.

والدي الحبيب: الذين سهروا وتعبا من أجلي، فكانا نورًا يضيء دربي، ودعمًا لا ينضب. هذا الإنجاز هو ثمرة تضحياتكم وحبكم الذي لا حدود له....

أسرتي الغالية: شكرًا لوقوفكم بجانبي في كل خطوة، ولإيمانكم بي حتى في أصعب اللحظات....

أصدقائي الأعزاء: الذين جعلوا رحلتي الجامعية مليئة بالذكريات الجميلة والتشجيع....

إلى كل طالب علم....

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى: (... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

سورة النمل الآية 19.

أشكر الله عز وجل على توفيقه وفضله فهو من علي بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى مشرفي الأستاذ: **مغني ناصر** على قبوله الاشراف على هذا العمل وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة.

الشكر موصول أيضا الى الدكتور: **يوسفي الحسين** على مساعدته ومجهوده الكبير الذي قدمه لي لإتمام هذا العمل.

كم أشكر كذلك السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

والى كل من ساعد في انجاز هذا العمل.

عبد القادر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	
إهداء	
شكروعرفان	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول والأشكال	III
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي	**22-02**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	**12-03**
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**07-03**
المطلب الثاني: مستويات ومؤشرات التنويع الاقتصادي	**11-07**
المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو المستدام	**12-11**
المبحث الثاني: محددات، آليات ومعوقات التنويع الاقتصادي	**22-13**
المطلب الأول: محددات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي	**14-13**
المطلب الثاني: آليات التنويع الاقتصادي	**15-14**
المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي	**21-15**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني: و اقع و آفاق التنويع الاقتصادي في الجز ائر	**61-23**
تمهيد	**23**
المبحث الأول: تحليل و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائرخلال الفترة (2000-2023)	**51-24**
المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري وتطور مساهمة القطاعات الاقتصادية	**41-24**
المطلب الثاني: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	**45-41**
المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هير فندال- هيرشمان	**51-45**
المبحث الثاني: آفاق التنويع الاقتصادي في الجز ائروالتوصيات المستقبلية	**60-52**
المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر	**55-52**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر	**58-55**
المطلب الثالث: مقترحات لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية للنفط	**60-58**
خلاصة الفصل	**61**
خاتمة عامة	**62**
قائمة المراجع	**66**
الملاحق	**70**

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	توزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) على البرامج الفرعية	26
الجدول رقم(2-2)	هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو (2005-2009) على مختلف القطاعات.	28
الجدول رقم(2-3)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو(2010-2014)	30
الجدول رقم(2-4)	نسبة مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة(2000-2009):	36
الجدول رقم(2-5)	نسبة مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة(2010-2022)	39
لجدول رقم(2-6)	قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الاقتصاد في الجزائر للفترة(2000-2022)	46
الجدول رقم(2-7)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022)	49-48
الجدول رقم (2-8)	قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (2000-2022)	50

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي للدول المعتمدة على النفط	4
الشكل رقم (1-2)	معامل جيني	11
لشكل رقم (2-1)	تطور مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة(2000-2009)	37
شكل رقم (2-2)	تطور مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة(2010-2022)	40
الشكل رقم (2-3)	معامل هيرفندال -هيرشمان لتنويع الاقتصاد في الجزائر للفترة(2000-2022)	47
الشكل رقم (2-4)	تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (2000-2022).	51

مقدمة عامة

تمهيد

مما لا شك فيه أن التنويع الاقتصادي بات أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يتعاظم هذا الدور خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على مصدر واحد أو محدود من الموارد. فالاعتماد المفرط على قطاع معين كالمحروقات، يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية ويقيد قدرته على التكيف مع التحولات العالمية. ومن هذا المنطلق، تبنت العديد من الدول النامية استراتيجيات تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية قطاعات جديدة قادرة على خلق الثروة وتوليد فرص العمل. فالواقع الاقتصادي يخبرنا أن الاقتصادات الأكثر تنوعا هي الأكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات، والأسرع تعافيا منها، وذلك بفضل مرونتها وتعدد مصادر دخلها. غير أن تحقيق هذا الهدف لا يتم بشكل عفوي، بل يتطلب رؤى استراتيجية واضحة وإصلاحات هيكلية عميقة، واستثمار فعال في رأس المال البشري والبنية التحتية، فضلاً عن تهيئة مناخ اقتصادي ومؤسساتي ملائم لنمو مختلف القطاعات.

ضمن هذا التوجه تسعى العديد من الاقتصادات الريعية ومنها الجزائر إلى تعزيز مرونتها الاقتصادية عبر تحفيز قطاعات إنتاجية متنوعة، كالصناعة والزراعة والسياحة والطاقات المتجددة، سعيا لخلق فرص عمل بديلة وتقليل التبعية للإيرادات النفطية غير المستقرة. إذا تُعد مسألة التنويع الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاديات الريعية، كما هو الحال في الجزائر التي ظل اقتصادها مرتبطا لعقود بقطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وتمويل الميزانية العامة للدولة. ورغم ما توفره هذه الموارد من مداخيل مهمة، فإن هذا النمط من الاعتماد يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ويحد من فرص تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

لذلك أدركت السلطات العمومية في الجزائر خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة، ضرورة إصلاح البنية الاقتصادية والعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليص التبعية لعائدات النفط والغاز، وتعزيز مساهمة القطاعات الأخرى كالفلاحة، الصناعة، السياحة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، تم تبني العديد من البرامج والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع المبادرات الخاصة. ورغم أهمية هذا التوجه، إلا أن الواقع الاقتصادي يعكس بطئا في وتيرة التنويع ما يدعو إلى طرح تساؤلات حول العوامل التي تعيق هذا المسار، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحقيقه. ومن هنا تبرز أهمية دراسة مسار التنويع الاقتصادي من خلال تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية، وتقييم مدى تحقق الأهداف المرجوة والوقوف على الفجوة بين الواقع والمأمول.

الإشكالية: انطلاقًا من العرض السابق، وفي ظل الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري، ومع إدراك أهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة وتقليص التبعية لقطاع المحروقات، تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة على النحو الآتي:

ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)، وما هي آفاقه المستقبلية؟

للإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع، ولتبسيط دراسة هذه الاشكالية يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية كالاتي:

- ❖ إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2023)؟
- ❖ ماهي التحديات التي تحول دون تحقيق التنويع المطلوب؟
- ❖ ماهي الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لتعزيز مسار التنويع الاقتصادي مستقبلا؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية الرئيسة، وكذلك الأسئلة الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة وطرحها للمناقشة وتحليلها، وهي كالآتي:

- ❖ لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مفرط على قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية.
- ❖ إن محدودية نتائج التنويع الاقتصادي في الجزائر تعود إلى جملة من التحديات البنيوية، أبرزها ضعف مناخ الاستثمار وغياب التنسيق بين السياسات القطاعية.
- ❖ إن تعزيز مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر مستقبلا يتطلب تبني إصلاحات هيكلية شاملة، وتحفيز الاستثمار المنتج إلى جانب تفعيل دور القطاع الخاص.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة من حيث تناولها لموضوع حيوي وحساس في الاقتصاد الجزائري، يتمثل في التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لضمان الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة. وتبرز أهمية البحث من كونه يسعى إلى تشخيص واقع الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية تمتد لأكثر من عقدين، وتحليل مدى فعالية السياسات العمومية المنتهجة في تقليص التبعية لقطاع المحروقات. كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية من خلال مساهمتها في إثراء النقاش الأكاديمي حول إشكالية التنويع في الاقتصادات الريعية، وتوضيح المفاهيم النظرية المرتبطة به، فضلا عن تقديم رؤية تحليلية تستند إلى بيانات ومؤشرات اقتصادية تساعد في توجيه صناع القرار نحو تبني استراتيجيات أكثر فاعلية وواقعية، تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الهيكلية والظرفية للاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- ❖ إبراز أهم التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي، وعوامل نجاحها؛
- ❖ تحليل واقع الاقتصاد الجزائري، عن طريق توضيح أهم السياسات التي انتهجتها الدولة لتحقيق تنويع اقتصادي.
- ❖ محاولة إعطاء بعض الحلول لإحداث تنويع اقتصادي في الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع: تعود أسباب اختيار الموضوع إلى ما يلي:

- ❖ الموضوع يندرج ضمن إطار التخصص.
- ❖ الميول الشخصي لمثل هذا النوع من المواضيع.
- ❖ محاولة تسليط الضوء على العراقيل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وماهي السبل الكفيلة بالقضاء على هذه العراقيل.
- ❖ التطرق الى السبل وآليات إنجاح سياسات التنويع الاقتصادي.

حدود الدراسة:

- ❖ **الحدود المكانية:** تركز هذه الدراسة على حالة الجزائر.
- ❖ **الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023، وهي فترة شهدت إطلاق عدة برامج تنموية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية.

المنهج المستخدم في الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال معالجة الجوانب النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، كالمفاهيم، المؤشرات، الآليات، والمحددات، مع ربطها بالإطار العملي. كما يتم تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023) في ظل السياسات والبرامج التنموية المعتمدة، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من البيانات والمؤشرات الاقتصادية الرسمية التي تعكس أداء القطاعات غير النفطية ومدى تطورها.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة، وبعد البحث في الدراسات والأبحاث السابقة التي تتعلق بموضوع التنويع الاقتصادي، سوف نعرض بعض هذه الدراسات على النحو التالي:

- **الدراسة الأولى لـ:** صادق هادي، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000 - 2012".**

هي رسالة ماجستير في علوم التسيير، بجامعة سطيف سنة 2014.
وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استراتيجية تنويع الاقتصاد كوسيلة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية مثل الجزائر.

ركزت الدراسة على تحليل الجهود التنموية التي قامت بها الجزائر عبر برامج وخطط مختلفة لتنمية القطاعات غير النفطية، تقييم دور هذه الجهود في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، ومقارنة هذه التجربة مع النرويج كنموذج ناجح لاقتصاد نفطي استطاع تحقيق تنمية مستدامة بفضل التنوع الاقتصادي.

- **الدراسة الثانية لـ:** جحنين كريمة، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، (2019-2020).**

تناولت الباحثة بالدراسة السياسات الاقتصادية البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، وركّزت على تحليل هشاشة الاقتصاد الوطني الناتجة عن اعتماده الكبير على قطاع المحروقات، ومدى تأثره بالتقلبات الخارجية حيث أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لأزمات حادة عند تدهور أسعار النفط أو حدوث أزمات اقتصادية عالمية. وقد ظهر هذا التأثير بوضوح خلال أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، والتي كانت نقطة تحول دفعت الحكومة نحو التفكير في بدائل اقتصادية أكثر استدامة بهدف إعادة إنعاش الاقتصاد وتنويعه للخروج من التبعية للنفط، وذلك من خلال تفعيل برامج تنموية، وتوسيع الإنفاق العمومي، رغم أن هذه السياسات لم تحقق النتائج المرجوة مقارنة بحجم الإنفاق الضخم الذي رافقها، رغم تسجيل بعض التحسن في بعض المؤشرات الاجتماعية، إلا أن النتائج الاقتصادية كانت محدودة، ولم ترقَ إلى الطموحات، بسبب غياب رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير قطاعات بديلة.

لكن، رغم وجود محاولات لتطوير قطاعات مثل الصناعة والسياحة، والزراعة، إلا أن الجزائر لا تزال تعتمد في سياستها الاقتصادية على نفس النهج، دون تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، ولا تزال بعيدة عن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

- **الدراسة الثالثة لـ:** ضيف أحمد، عزوز أحمد، **و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائروآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد14، العدد11، (2018).

حيث تم التأكيد في هذه الدراسة على ضرورة وحتمية التنويع الاقتصادي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر بالتطرق لجميع الجوانب والإجراءات بهدف تفعيله لتحقيق تنمية مستديمة.

- **الدراسة الرابعة لـ:** مدوري حادة، مكيديش محمد، **علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائرخلال الفترة (2000-2019)**، مجلة دفاتر، المجلد17، العدد01، (2021).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تنويع الاقتصاد على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وذلك باستخدام أسلوب القياس الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة الى مايلي:

- ❖ أن مفهوم التنمية المستدامة مرتبط بشكل وثيق بتنويع النشاط الاقتصادي.
- ❖ وأكدت على ضرورة القيام بإصلاحات جذرية في القطاعات غير النفطية، من أجل تعزيز مساهمتها في النمو.

- كما شددت على أهمية تشجيع الاستثمار، وتطوير البحث والابتكار، وتحديث هذه القطاعات كخيار استراتيجي لضمان تنمية مستدامة وشاملة.

صعوبات الدراسة:

- تكمن الصعوبات في الحصول على البيانات والمعطيات الاحصائية، بالإضافة الى تضارب بعض هذه البيانات والمعطيات الإحصائية.

هيكل الدراسة: لقد تم تقسيم الدراسة الى فصلين رئيسيين:

- **الفصل الأول:** التأصيل النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، من خلال التطرق إلى تعريفه، أنواعه، أهميته، مؤشراته، وآليات تحقيقه.
- **الفصل الثاني:** واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) من خلال دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

التأصيل النظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد

يعد التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، لاسيما في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز ويكتسي هذا الموضوع أهمية متزايدة في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية، والتي تجعل الاقتصادات الريعية عرضة للصدمات الخارجية، مما قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى سياسات اقتصادية فعالة تدعم تنويع مصادر الدخل، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول الريعية بسبب تراجع أسعار الموارد الطبيعية وتنامي الحاجة إلى اقتصاد متنوع ومستدام. ومن هنا فإن تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي يهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد، وتعزيز القدرة التنافسية وضمان تحقيق التنمية المستدامة بما يحقق رفاهية المجتمع ويحمي الاقتصاد من المخاطر المستقبلية.

ويكتسي التنويع الاقتصادي أهمية بالغة من الناحية النظرية، لذا يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل حول التنويع الاقتصادي، من خلال استعراض أهم المفاهيم المرتبطة به مما يساعد في بناء فهم شامل للأسس العلمية التي يقوم عليها التنويع الاقتصادي. كما سيتم استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات التي اعتمدتها بعض الدول لتنويع اقتصاداتها، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في السياق الجزائري.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

عقب أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أدركت الدول أن الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد يعرض الاقتصاد للعديد من الصدمات الخارجية والداخلية حيث بدأت الدول في البحث عن السبل الكفيلة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد ما أدى الى ظهور أفكار حول تنويع الاقتصاد. وفي منتصف القرن العشرين ومع تقدم التكنولوجيا أصبح التنويع الاقتصادي ضمن اهتمامات العديد من الدول خاصة الدول النفطية التي تعتمد على قطاع واحد وهو النفط وفي القرن الحادي والعشرين أصبح التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط والأزمات العالمية.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للدولة عبر تنويع مصادر الدخل، في هذا العنصر من الدراسة نهتم بتقديم بعض المفاهيم للتنويه الاقتصادي، أنواعه، أهميته وأهدافه

أ. تعريف التنويع الاقتصادي: في ما يلي نعرض عددا من أهم التعاريف حول التنويع الاقتصادي،

هو نمط يهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وبروز قطاعات جديدة مدرة للثروة غير معتمدة على إيرادات قطاع أساسي في الاقتصاد. هذا الأمر من شأنه أن يؤدي الى فتح مجالات أخرى ذات قيمة مضافة على غرار خلق فرص عمل مما سيؤدي رفع معدلات النمو على المدى الطويل[1]. كما يعرف على أنه "تنويع مصادر الدخل بواسطة الاعتماد على أسلوب متوازن في التنمية الاقتصادية يقوم على الانسجام التام والمتكامل بين القطاعات ومختلف الأنشطة"[2].

التنويع الاقتصاد أيضا هو عبارة عن السياسات التي تهدف الى تنويع السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة بغرض التصدير وادخالها ضمن قائمة السلع التي من شأنها أن تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي[3]. ومما سبق يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة دعائم اقتصاد حقيقي متكون من قطاعات كثيرة مولدة للدخل الحقيقي المستدام وذات قيمة مضافة أعلى.

---

[1] ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعودي عبد الصمد (2024)، **دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة السياسة العالمية المجلد (8)، العدد (1)، ص: 958

[2] بخوش بلال، مهري عبد المالك (2024)، **الصناعة السياحية في الجزائر كركيزة لبناء نموذج اقتصادي ناجح من منظور التنويع الاقتصادي**، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (2)، ص75

[3] كريمة بقة، علي عزالدين (2023)، **التنويع الاقتصادي في الامارات- دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2020)**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08 العدد02، ص: 99

الشكل رقم (1-1): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي للدول المعتمدة على النفط

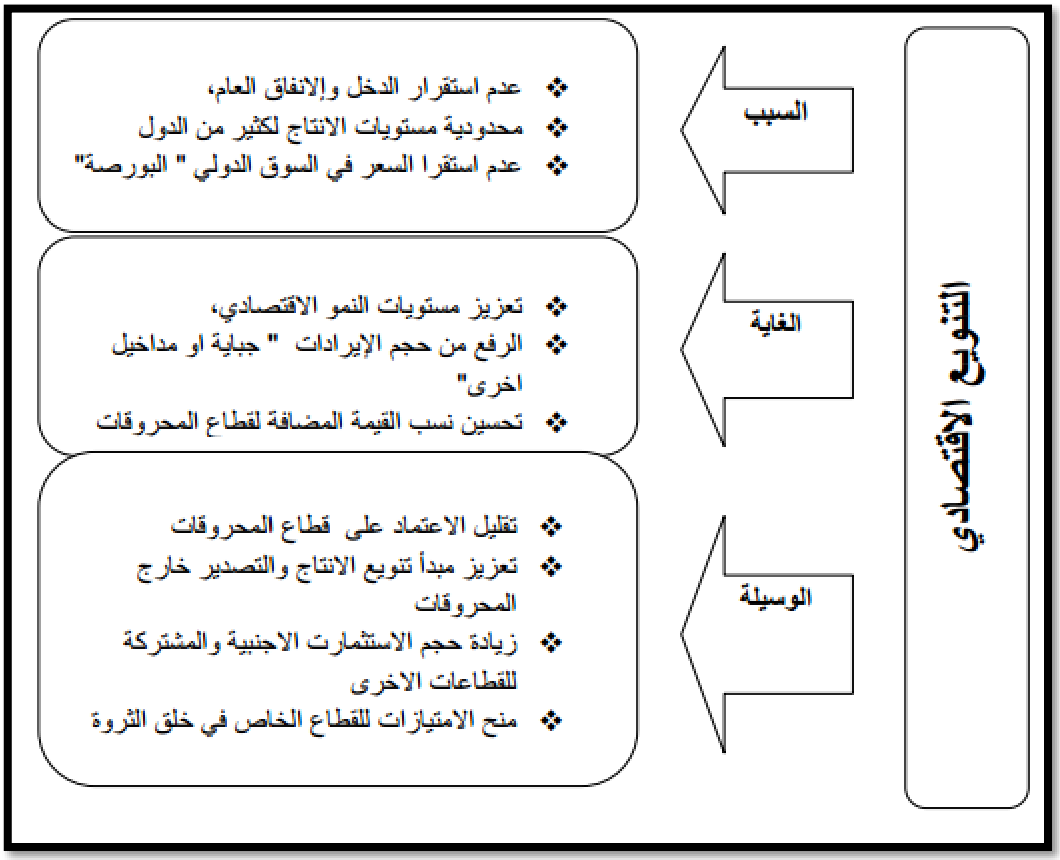

المصدر: مرسلي عبد الله (2024)، **مساهمة الطاقات المتجددة في التنويع الاقتصادي للجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2 ص: 185.

ب. أنواع التنويع الاقتصادي: يمكن التمييز بين نوعين من التنويع الاقتصادي هما[1]:

- **التنويع الأفقي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة مثال قطاع المحروقات
- **التنويع العمودي:** ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات. كما يشمل التنويع الاقتصادي أيضا الأنواع التالية[2]:
- **التنويع الجانبي:** ان أحدث أشكال التنويع هو الدخول في نشاط انتاجي جديد من خلال انتاج منتجات جديدة ليس لها علاقة بالمنتجات أو الخدمات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
- **التنويع الشامل:** هذا النوع من التنويع يتم من خلاله التوسيع في تشكيلة المنتجات الحالية وولوج أسواق جديدة في نفس الوقت.

[1] عقون صارة، نوفل سمايلي (2021)، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر- تجارب دولية ناجحة**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 06، ص: 13

[2] سواحلية ايمان، قايدي خميسي، ملالة ايمان (2025)، **دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)**، المجلد 16، العدد 01، ص: 103-1040

- **التنويع الجغرافي:** ويقصد به التأقلم مع التحولات في بيئة الإنتاج الجديدة وتصدير المنتجات الى مناطق جغرافية جديدة.
- **التنويع المالي:** ويقصد به توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية بهدف الحد من المخاطر الاستثمارية.

ج. أسباب التنويع الاقتصادي: فيما يلي نتطرق الى بعض الأسباب الرئيسية التي تدفع بالدول الى تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي[1]:

- ضرورة استبدال النفط والغاز باعتبارهما من الموارد الناضبة وهذا في حد ذاته تهديد لاقتصادات الدول الريعية وذلك بالاعتماد على مصادر دخل بديلة متجددة تسهم في تحقيق النمو المستدام.
- ان تنويع القاعدة الاقتصادية يؤدي الى خلق مصادر دخل متعددة. في حين أن التنقيب على النفط واستخراجه يعد نوعا من الاستنزاف لمخزون النقد.
- ان التقلبات العالمية في أسعار النفط والصدمات الخارجية من شأنها أن تؤدي الى انخفاض حصيلة الإيرادات الحكومية وكذا الصادرات النفطية والانفاق العمومي وبالتالي التأثير على مستوى النمو المحلي الإجمالي.
- ان انخفاض الإيرادات النفطية سوف يعرقل العملية الاستثمارية ويحد من توفير فرص العمل وبالتالي تصبح عائقا أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يوفر التنويع الحماية من حدوث ظاهرة المرض الهولندي.
- ضرورة حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية (التقلبات في أسعار النفط) التي تؤثر على استقرار النشاط الاقتصادي.
- ضرورة اشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليلعب دوره في توظيف الرأس المال البشري وقيادة عجلة التنمية لكي يكون هو المحرك والدافع والقائد لها بالشكل الذي يضمن لها الاستقرار والاستدامة خارج الصدمات النفطية عن طريق تعزيز دور الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات.

د. أهمية التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي أهمية كبير تكمن فيما يلي[2]:

- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي سيكون ضرورة حتمية بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية مثل التقلبات في أسعار النفط وأسعار المواد الزراعية.

---

[1] علي صولي (2023)، **و اقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، ص: 64.

[2] سليمة غدير أحمد، عائشة سلمى كيحلي (2022)، **و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة (2017-2021)**، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، ص: 168

- تحسين وتيرة التنمية الاقتصادية والمحافظة على استمرارها وذلك بالعمل على تطوير القطاعات المدرة للدخل والنقد الأجنبي ورفع قيمتها في الناتج المحلي الخام وتشجيع الاستثمار.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ورفع الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات الاستهلاكية وتوفير فرص العمل مما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- رفع الانتاج ورأس المال البشري مما يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق نمو مستدام من شأنه أن يعزز المستوى المعيشي وخلق الثروة وتطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة.
- خلق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع الاستثمار المحلي وتستقطب الاستثمار الأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر مرونة وتنوعا وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر دخل معين وتحقيق التنوع في مصادر الدخل للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي.
- التحسين من كفاءة فاعلية القطاعات الاقتصادية وترابطها والرفع من مساهمتها وخاصة قطاعات الصناعات التحويلية.
- رفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
- خلق وظائف في القطاع الخاص للأفراد من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

هـ. أهداف التنويع الاقتصادي: يهدف التنويع الاقتصادي الى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في الآتي[1]:

- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب اعتماده على سلعة واحدة أو قطاع معين.
- تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات بسبب اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل مثل اعتماد الجزائر على النفط كمورد شبه وحيد.
- زياد درجة الروابط بين القطاعات الإنتاجية التي تؤدي الى زيادة القيمة المضافة بحيث تكون مخرجات قطاع هي مدخلات إنتاجية لقطاع آخر بمعنى خلق روابط أمامية وخلفية بين القطاعات المختلفة.
- تنويع الاستثمار في عدد أكبر من القطاعات بهدف توفير فرص عمل جديدة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- حماية الأمن القومي وذلك عن طريق حماية الأمن الاقتصادي وخاصة الأمن الغذائي.
- المساهمة في استدامة التنمية من خلال استقرار معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية لعوائد مستقرة اقتصاديا وتجارة قابلة للنمو والتوسع وتنوع الصادرات وزيادتها باستمرار.
- فتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

[1] صابر المهدي الوحش (2024)، **الميزة التنافسية للموقع الجغرافي وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 20، العدد 35، ص:74.

المطلب الثاني: مستويات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يتم قياس التنويع الاقتصادي من خلال مستويات مختلفة تعكس مدى تنوع القاعدة الإنتاجية للدولة، وذلك باستخدام مؤشرات كمية تقيس توزيع الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في النمو. في مايلي نتعرف على مستويات التنويع الاقتصادي ثم نتطرق إلى مؤشرات قياسه.

أ. مستويات التنويع الاقتصادي: يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من مستويات التنويع الاقتصادي تنويع خاص بالمستوى جزئي وهو متعلق بالإنتاج على مستوى المؤسسة، وتنويع متعلق بنظام التجارة الخارجية للدولة.

1. تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الانتاجية: يحدث ذلك عندما تقرر المؤسسة انتاج سلع جديدة مع المحافظة على انتاج السلع السابقة وبالتالي يحصل عملية تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة وتلجأ المؤسسات الى هذا النوع من الإنتاج بهدف توزيع المخاطر أو وجود فوائض في الإمكانيات الإنتاجية للمؤسسة عموما أو طموح المؤسسة في تحقيق أكبر قدر من الأرباح أو معدل نمو مرتفع أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا[1] لكن على مستوى الاقتصاد بصفة كلية فان التنويع في الإنتاج يحصل عندما تتحقق حالة توافق في المساهمة النسبية والمساهمة الضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل الوطني. هذه القطاعات تتمثل في قطاعات الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات.

2. تنويع التجارة الخارجية: يعتمد تنويع التجارة الخارجية على الهيكل السلعي لها والمتمثل في الهيكل السلعي للواردات والهيكل السلعي للصادرات فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من جهة وذلك بقياس نسبتها الى اجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة هل هي سلعة أولية أم مصنعة فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فان تنويع الصادرات سيكون ضروري لاستمرارها.

منه فان المقصود من عملية تنويع الصادرات أولا هو توسيع أصنافها وليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فقط بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي, ومن ناحية أخرى فان شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة سوف يؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

لذلك فان تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستوردها أصنافا كالأغذية والأقمشة والسلع الفاخرة والخامات ....الخ ثم تدريجيا أنواعا كثيرة من

[1] محمد كريم قروف (2022)، كتاب جماعي، **التنويع الاقتصادي في الجزائر التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل**، منشورات مخبر تنويع ورقمنه الاقتصاد الجزائري، ص:33، ص:34.

المنتجات بقدر ما ينظم انتاجها في أراضيه وعوضا على ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة[1]

ب. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: يمكن قياس مدى التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد بواسطة مجموعة من المؤشرات فمنها ما يعتمد على الملكية لوسائل الإنتاج ومنها ما يعتمد على التشابكات الاقتصادية بين القطاعات ومنها ما يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية[2].

1. مؤشر الملكية: وفقا لهذا المؤشر فان ملكية وسائل الإنتاج وممارسة النشاط الاقتصادي وإدارة الاقتصاد إذا كانت تتم من قبل الدولة فهذا يشير الى أن الاقتصاد أقل تنوعا. لكن كلما كان دور القطاع الخاص أكبر من دور القطاع العام كان الاقتصاد أكثر تنوعا وفقا لهذا المؤشر.

2. مؤشر التشابك: وفقا لهذا المؤشر (مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية) فانه يعتمد على الروابط والتشابكات الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث بين لنا هذا المؤشر مدى التنوع في الاقتصاد من عدمه وذلك من خلال مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المخلفة في النشاط الاقتصادي. وهذا لا يعني أن تكون جميع القطاعات متساوية من حيث مساهمتها بقدر ما تكون أكثر فعالية وفقا لأهميتها ووزنها في الاقتصاد وأن تساهم القطاعات القائدة منها في تنشيط القطاعات الأخرى عن طريق الارتباطات بين القطاعات المختلفة وألا تكون القطاعات القائدة مستقلة وتعمل بشكل انفرادي ولا تعمل على تغذية باقي القطاعات داخل الاقتصاد الوطني.

3. مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية: إن قياس التنوع وفقا لهذا المؤشر فانه يتم من خلال مايلي:

- **الصادرات:** يمكن معرفة تنوع الاقتصاد من عدمه من خلال الصادرات وحجمها بمعنى كلما كان هناك تنوع في السلع المصدرة وبحجم أكبر فان ذلك يدل على تنوع الاقتصاد والعكس ليس صحيحا ففي بعض الأحيان يكون هناك اقتصاد متنوع لكنه يسد الحاجة المحلية فقط دون التصدير أو انه لا يستطيع منافسة السلع العالمية في اقتصاداتها ويقوم هذا الاقتصاد بحماية منتوجاته من المنافسة من خلال سياسات تجارية حمائية.
- **الناتج المحلي الإجمالي:** يشمل الناتج المحلي الإجمالي ناتج كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتوزيعية والخدمية ويعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه فعند ملاحظة أن نسبة قطاع معين ترتفع بشكل كبير جدا على حساب نسب بقية القطاعات الأخرى فهذا يعني أن الاقتصاد أحادي الجانب والعكس صحيح.
- **الإيرادات العامة:** يعنى أنه كلما كانت إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربة وبعيدة عن الاقتراض والاعانات والاصدار النقدي الجديد كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد والعكس صحيح

[1] محمد كريم قروف (2022)، كتاب جماعي، مرجع سبق ذكره ص:33، ص34.

[2] صابر المهدي الوحش (2024)، مرجع سبق ذكره، ص:66.

❖ **الواردات:** كلما كان حجم وكمية السلع المستوردة كبيرا فان ذلك يدل على عمق أحادية الاقتصاد بشكل كبير والعكس دائما صحيح أي أنه كلما كان حجم وكمية السلع المستوردة أقل كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا.

ويمكن كذلك قياس مدى التنويع الاقتصادي بالاعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية منها[1]:

❖ **مؤشر هرفندال – هيرمان**

يستخدم هذا المؤشر لقياس التنويع في ظاهرة ما فهو يعتمد عل تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ويستخدم أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. ويعرف هذا المؤشر بالصيغة التالية:

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

h.h: مؤشر هيرفندال-هيرشمان؛

n: تمثل عدد النشاطات (القطاعات).

Xi : قيمة المتغير في النشاط؛

X: القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد فاذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد وإذا كان مساويا للواحد فان مقدار التنويع يكون معدوما. كما تعد القيم المرتفعة للمعامل أي عندما تكون قيمته قريبة للواحد دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات.

❖ **مؤشر أوجيف**

يقيس هذا المؤشر التنويع الاقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي...الخ. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n}\frac{(si-1/n)^2}{1/n}$$

حيث

n: عدد القطاعات في البلد؛

[1] بوزيد سفيان (2023)، **التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، المجلد10، العدد2، ص: 211-212

Si: حصة القطاع من النشاط الاقتصادي؛

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد مثل معامل هرفندال- هيرشمان والتي تقضي الى نفس التفسير.

❖ **معامل التركيز:**

يستند الى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وتوزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها، ويعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها وقد تم تطوير هذا المؤشر من طرف جيني سنة 1912 وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم مساواة الدخل من خلال منحنى لورينز على وجه الخصوص فانه يقيس نسبة المنطقة بين منحنى لورينز وخط التوزيع (منطقة التمركز) الى منطقة تركيز قصوى ويعرف معامل جيني على منحنى لورينز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورينز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث. والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$G= 1-\sum_{k=1}^{n}(x_k-x_{k-1})(y_k-y_{k+1})$$

حيث:

Xk: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، ويمثل على المحور الأفقي.

Yk: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي.

n: يمثل عدد القطاعات.

الشكل رقم (1-2): معامل جيني

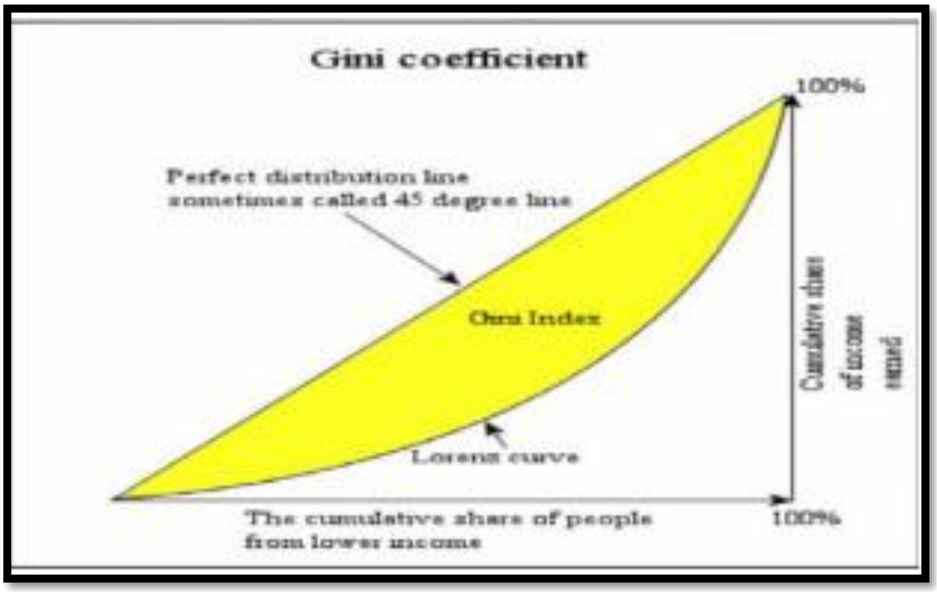

المصدر: ثابت إسماعيل، سعودي عبد الصمد (2024)، مرجع سبق ذكره، ص 961.

المطلب الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو المستدام

يقصد بالنمو المستدام أو النمو الاقتصادي بأنه حدوث الزيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي حيث يجب أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكاني فعادة ما يزيد الناتج المحلي في بلد ما الا أن نمو السكان يكون بنسبة أعلى وهذا ما يؤثر على الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي فبالرغم من زيادة الناتج المحلي الا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا. وأن هده الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية فقط. ويجب أن تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تندثر باندثار أسبابها. ويجب علينا التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي[1]:

أ- النمو الاقتصادي الموسع (croissance extensive): ويتم في هذا النوع نمو الدخل بنفس معدل نمو السكان بمعنى أن الدخل الفردي يكون ساكنا.

ب- النمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive): ويكون في هذا النوع من النمو كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع دخل الفرد. ومما لا شك فيه أن الغاية من التنويع الاقتصادي هي العمل على تمتين وتكثيف النمو الاقتصادي لما يكتسيه من أهمية كبيرة تنعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية فالنمو يعتبر من الأهداف الرئيسية لجميع الاقتصاديات التي تسعى الى تحقيقه وبشكل حقيقي وعادل وليس بشكل وهمي حتى تكون انعكاساته إيجابية على تلك المتغيرات.

والجزائر تعتبر من الدول الأقل نموا بسبب اعتمادها بشكل كبير على مصدر أحادي الدخل وهو النفط وهذا ما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية مما يخلق نموا اقتصاديا متقلبا.

ولتمييز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام يوجد هناك اتجاهان فكريان يميزان هذه العلاقة حيث يعتبر الأول أن التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) هو أداة تحفيز ومصدرا للنمو الاقتصادي وهو عكس التنويع الاقتصادي. ويتجلى ذلك في الاستنتاجات من نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو التي تدعوا الى تخصص كل دولة في انتاج وتصدير المنتجات التي تمتلك الميزة النسبية في انتاجها

لكن نجد أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن التنويع الاقتصادي محفز ويقود الى النمو الاقتصادي ومنهم سيمون كوزنتس simon smith kuznets الذي ذكر أن النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن ربطه بارتفاع القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة على نمو متزايد للسكان على المدى الطويل. وبالتالي يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يقود الى النمو الاقتصادي وذلك عن طريق:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** حيث يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طرق الرفع من فرص الاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية وتقليل المخاطر الاستثمارية الناجمة عن اقتصار تلك

---

[1] سليم مجلخ، اخلاص خلفاوي، وليد بشيشي (2023)، **التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و أثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1976-2020)**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجل د10، العدد 01، ص: 288-290.

الاستثمارات في عدد قليل منها لأن توزيع الاستثمارات يقلل من المخاطر الاستثمارية فالظروف الطبيعية والدولية والخدمات المالية ممكن أن تلحق أضرارا كبيرة في انتاج وتسويق واستهلاك بعض المنتجات مما يؤثر سلبا على العوائد الاستثمارية. لذلك فان تنويع الاستثمارات وتوزيعها يقلص من المخاطر الاستثمارية.

- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** نظرا لأن بعض الدول التي يعتمد اقتصادها على تصدير منتج واحد أو سلعة معينة قد تنخفض أسعار منتجاتها بسبب التقلبات في الأسعار العالمية وبالتالي تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يؤدي الى عدم قدرة الدولة على تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- **رفع إنتاجية رأس المال البشري** ان الرفع من الإنتاج ورأس المال البشري يكون بمساهمة التنويع الاقتصادي وهو كذلك بدوره يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: محددات، آليات ومعوقات التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية معقدة تتأثر بعدد من المحددات والعوامل التي تحدد نجاح أو فشل استراتيجياته. في هذا المبحث، سنتناول محددات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى آليات تنفيذه، مع استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

المطلب الأول: محددات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

يتعلق التنويع الاقتصادي بمجموعة من المحددات والمتغيرات المهمة التي تلعب دورا هاما في نجاح أو فشل عملية التنويع الاقتصادي والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- **حجم الاستثمارات**: ان حجم الاستثمارات من العوامل التي تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة من عدمه وكذلك نسبة التكوين الرأسمالي فيها. حيث أن انخفاض مؤشر التنويع يعمل على تحفيز الدولة لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة التنويع الاقتصادي وهو ما يتطلب قيام الدول بوضع استراتيجيات هادفة الى تحسين البنية التحتية الأساسية بغرض بعث الاستثمار في قطاعات جديدة نظرا لأهمية الاستثمار في الاهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الابتكار، هذا الى جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحسين القدرات الإنتاجية في البلد المستضيف.
- **معدل النمو الاقتصادي**: يساهم الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع معدلات التنويع نتيجة زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.
- **سياسة التجارة الخارجية المطبقة:** حيث تؤدي سياسات التجارة الحرة المطبقة في أي دولة الى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة الا أنه مع مرور الوقت يحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.
- **درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة:** إن استقرار السياسات الاقتصادية المطبقة يساهم في زيادة درجة التنويع فمثلا ان انخفاض معدلات التضخم يؤدي الى زيادة التنويع. وبالتالي بروز قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على تلبية متطلبات واحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن سياسات سعر الصرف المطبقة تؤثر كذلك على درجة التنويع.
- **الإدارة الحكومية الرشيدة:** وهي شرط ضروري لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي من خلال انتهاج وتبني وتنفيذ سياسات تعمل على تحقيق النمو في القطاعات حديثة العهد وتطويرها لتزدهر وتساهم بشكل أكبر في تنويع مصادر الدخل. كما تلعب الحكومة دورا هاما في دعم النشاط الاقتصادي من خلال وضع إطار تنظيمي مناسب وتوفير مناخ أعمال مناسب عن طريق تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بغرض تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

---

[1] خالد هاشم عبد الحميد (2018)، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر.

❖ **دور القطاع الخاص:** للقطاع الخاص دور أساسي في التنويع الاقتصادي عن طريق تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الاقتصادي. مما يفرض على الحكومة القيام بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه مناخ الأعمال وتشجيع عمليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.

❖ **درجة استغلال الموارد الطبيعية:** ان استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة يساهم في زيادة الإنتاج وتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات فمثلا ان استغلال الوفرة النفطية في الدول النفطية في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية يؤدي الى تحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ **التكامل الاقتصادي**: تساهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية (Spatial Devlopment Initiatives SDIS) وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ **تو افر الخدمات الأساسية والمساندة (التعليم والتدريب والخدمات الصحية):** بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية كما يتطلب أيضا توفير بنية تحتية متطورة من خدمات ومواصلات واتصالات ومنافع عامة.

المطلب الثاني :آليات التنويع الاقتصادي

يقصد بها الآليات أو الميكانيزمات التي يعتمد عليها نجاح التنويع الاقتصادي، حيث تتضمن مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز تنمية قطاعات جديدة ومتنوعة، بعيدا عن الاعتماد على قطاع واحد وهي تتمثل فيما يلي[1] :

❖ **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** ان الدور الذي تلعبه الدولة التنموية لا ينحصر فقط في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي وانما ضرورة احداث تغييرات جوهرية في هيكل الإنتاج المحلي. وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي فعملية التنمية تتضمن تغييرات نوعية في عدة جوانب: تغييرات على مستوى تراكيب الإنتاج وهيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية بالإضافة الى كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.

❖ **تفعيل دور القطاع الخاص:** حيث أن القطاع الخاص يلعب دورا هاما ولا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي لأن هدفه الأساسي هو تحقيق الربح وضمان الاستمرارية وهذا ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كيفيات وتقنيات توسيع وتطوير الإنتاج بأقل تكلفة وأكثر جودة حتى يلبي رغبات الأسواق الداخلية والخارجية معا.

❖ **برامج الإصلاح الاقتصادي:** تلعب برامج الإصلاح الاقتصادي دورا أساسيا في تحريك عملية التنويع الاقتصادي حيث أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج -حيث ما تكون الحاجة اليها- سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها الدفع بعملية التنويع الاقتصادي.

---

[1] لومايزية عفاف (2017)، **التنويع الاقتصادي كبديل استر اتيجي في الجز ائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62 ، ص: 28-29.

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يعتبر من أهم الآليات في عملية التنويع الاقتصادي ونظرا للظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول وبالأخص الدول النامية في حاجة ماسة الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب انخفاض المصادر الداخلية الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه وهكذا فانه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للإقراض الخارجي فان مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية من آليات التنويع الاقتصادي ومدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كذلك وذلك من خلال ما تقدمه للسوق المحلي والسوق الخارجي من منتجات مما يحد من اللجوء الى الاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات.

❖ **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** ان الاقتصاد الجديد يعتمد على الطاقات المتجددة غير النضوبية التي تنتج عن التحولات الطبيعية ومن هذه الطاقات نجد الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

المطلب الثالث: تجارب دولية ناجحة في التنويع الاقتصادي

يعد استعراض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي خطوة أساسية لفهم كيفية تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية. تختلف استراتيجيات التنويع الاقتصادي من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل دولة. من خلال دراسة تجارب دولية ناجحة، يمكننا اكتشاف الأساليب والوسائل التي اعتمدتها هذه الدول لتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل مثل النفط والغاز أو المواد الخام، مع تطوير قطاعات متنوعة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات.

أ. التجربة الهندية[1]**:** تبنت الهند بعد الاستقلال مجموعة من الاستراتيجيات وركزت على تنفيذ عدة إصلاحات رئيسية منها :

❖ الغاء نظام الترخيص للأنشطة الصناعة.
❖ رفع القيود على الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية.
❖ تبني سياسة تعزيز القدرات البشرية عن طريق الاستثمار في التعليم العالي على مستوى عالمي.
❖ التركيز على دعم وتطوير الصناعات الناشئة.

نتيجة لهذه الإصلاحات حققت الهند منذ بداية التسعينيات نتائج ملموسة بحيث ارتفعت نسبة التجارة من 16% إلى 46% كما شهدت البلاد زيادة ملحوظة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبحلول الفترة 2011 إلى 2012

[1] العشابي فاطمة الزهراء، دريش زهرة (2025)، **و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله: دراسات مقارنة مع تجارب دولية ناجحة** مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص: 911- 912.

أصبحت الهند مصدرا بقيمة 70 مليار دولار من صناعات ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات واللوجستيات. كما تميزت في صناعات أخرى مثل المستحضرات الصيدلانية حيث أصبحت رائدة عالميا قطاع الأدوية وكذلك حقق الاقتصاد الهندي احتياط غذائيا في الزراعة وقفزة نوعية في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات ونجملها في مايلي:

- **الزراعة:** تعتبر الهند من القوى الرائدة عالميا في مجال الزراعة حيث تحتل المرتبة الرابعة بعد الصين والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية فهي تغطي سابع أكبر مساحة زراعية في العالم مما يجعلها في المرتبة الثانية عالميا من حيث المساحة المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها تملك ثاني أكبر عدد من السكان العاملين في الزراعة بعد الصين حيث يعمل واحد من أصل خمسة أفراد في الزراعة.

كما تعتبر الهند أيضا أكبر منتج عالمي للحليب والشاي والتوابل وتحتل المرتبة الثانية عالميا في انتاج الحبوب الأساسية مثل الأرز والقمح والذرة. وتسهم الزراعة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للهند وتدعم قاعدة كبيرة من العمالة الريفية.

- **الصناعة:** بعد تبني سياسة إحلال الواردات في الثمانينات شهدت الهند تحولا ملحوظا في قطاع الصناعة الذي ساهم في تطور اقتصاد السوق الحر وبرزت صناعة البرمجيات كأحد أهم القطاعات التقنية العالية حيث ارتفعت قيمة صادرات البرمجيات الهندية من حوالي100مليون دولار في التسعينات الى 3.9مليارديولارفي عام2000.بالاضافة الى ذلك شهدت الهند نموا كبيرا في صناعات أخرى مثل تصنيع المعدات الكهربائية والالكترونيات مما ساهم في تعزيز مكانتها كوجهة رئيسية للاستثمارات الصناعية كما أصبحت الهند مركزا عالميا لتطوير البرمجيات والخدمات التقنية مما عزز دورها كمركز رئيسي في الاقتصاد العالمي.
- **الخدمات:** شهدت الهند في أواخر التسعينات توسعا كبيرا في قطاع الخدمات وذلك بفضل تنفيذ سياسة تأميم البنوك وشركات التأمين حيث أدى هذا التوسع الى ارتفاع ملحوظ في عدد الفروع التابعة للبنوك مما ساهم في تسهيل الوصول للخدمات المصرفية على مستوى نطاق واسع، ناهيك عن تحرير القطاعات الأخرى مثل خدمات التأمين، البريد الاتصالات والنقل الجوي مما مهد الطريق أمام دخول المستثمرين الأجانب وتعزيز المنافسة في هذه المجالات.

كما ساهمت هذه الإصلاحات في جذب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الخدمات بالإضافة الى النمو الملحوظ الذي شهدته الهند في صناعة تكنولوجيات صناعة المعلومات والخدمات المالية والرقمية وتعتبر الهند أيضا من أكبر مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات في العالم مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات متنوعة بأسعار تنافسية.

ب. تجربة المملكة العربية السعودية:

تقدم السعودية مثال في مجال التنويع الاقتصادي وذلك بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي حيث يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6% ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2% فبالرغم من أ، احتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم الا أنها تولي أهمية لقواعد التنويع الاقتصادي من جانب تخصيص الموارد وإدارة الفوائض فالسعودية

لديها ما يؤهلها من الإمكانات المالية والبشرية والتكنولوجية كما أنها قامت بتطوير خطط اعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر و تحاول ضخ أكثر من 200 مليار ريال سعودي كاستثمارات لتنفيذ خطة المدن التكنولوجية خلال العشر سنوات المقبلة وقد وضعت مسألة التنويع في مقدمة أهدافها وقد قامت بتأسيس عشر صناعات في انتاج السلع المنافسة على مستوى العالم فهي تتجه تدريجيا الى تقليل الاعتماد على إيرادات الاقتصاد الأحادي لتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفطي[1].

ج. التجربة القطرية: لقد أثبت الاقتصاد الوطني في دولة قطر خلال السنوات الثلاثة الماضية مرونته وقدرته على تجاوز تحديات تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية وتباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية من قبل البلدان التي تربطها علاقات تجارية مع قطر وذلك بفضل اتباع سياسات اقتصادية فعالة.

أصدر جهاز التخطيط والاحصاء في قطر تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2021 حيث استعرض التقرير تطورات الاقتصاد الوطني للعامين 2018و2020 وتحليل المعطيات الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا (كوفيد 2019) خلال النصف الأول من عام2021 واستشراف الآفاق المستقبلية للفترة 2020-2021 والتي تشير في مجملها الى تعافي الاقتصاد الوطني في عام2021 بمتوسط نمو سنوي سيبلغ حوالي 3.3 بالمئة وبحد أعلى4 بالمئة وبحد أدنى 1.5 بالمئة. وأشارا لتقرير الى أن نمو الاقتصاد في 2021 سيعوض الانكماش الذي حدث في عام 2020 جراء تأثير عدد كبير من الأنشطة.[2]

د. التجربة الماليزية: كانت ماليزيا في السابق تعتمد على تصدير بعض المنتوجات المرتبطة بالمواد الأولية الخام أو الطبيعية لا سيما المطاط وبعض المنتجات الغابية الا أنه في منتصف السبعينات شرع هذا البلد في تطبيق سياسات اقتصادية تهدف الى تنويع الاقتصاد وقد بدأ هذا الأمر من خلال العمل على زيادة الصادرات من المنتجات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تدنية تكاليف اليد العاملة وقد استطاعت ماليزيا تحقيق قفزات نوعية في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه وهذا في ظرف قياسي مما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل كبير حيث بلغ سنة 2005 حوالي5286 دولار أمريكي ليصل بعد ست سنوات أي سنة 2011 الى حوالي 9656 دولار أمريكي. وتعتبر حاليا ماليزيا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي كما يصنفها البنك الدولي على أنها من البلدان ذوات الدخل المتوسط العالي.[3] وعلى العموم يمكن تلخيص السياسات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي في هذا البلد في الآتي

- العمل على انشاء مناطق حرة للتبادل الاقتصادي.
- إرساء ميكانيزمات وآليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج.

[1] علالي الزهراء، نبو مجيد (2022)، **استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة**، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ص: 190.

[2] علالي الزهراء، نبو مجيد (2022)، مرجع سابق.

[3] مسعودي محمد (2018)، **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2 العدد 7، ص: 238-239.

- تعزيز الأبحاث والدراسات قصد تطوير المنتوجات ودعم تسويقها.
- زيادة وتطوير المنتوجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وابرام عقود شراكات مع جامعات تقنية عالمية عريقة.
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم.
- تطوير المرافق العامة والبنى التحتية والاهتمام بقطاعات النقل، الطاقة والاتصالات.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد تشجيع الصادرات.
- وضع برامج وأنظمة لتطوير مهارات ومؤهلات العمال.

ه. تجربة الامارات العربية المتحدة: تهتم دولة الامارات العربية المتحدة بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة الواعدة منها والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويعول عليها في تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي مثل قطاع الصناعة والسياحة والتجارة والخدمات وخاصة اللوجستية، الطاقة الجديدة والمتجددة، الاتصالات والقطاع المالي والتي تطورت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة الى 8.9 بالمئة سنة2016 مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل ومن بين العوامل التي ساعدتها على النجاح نجد [1]:

- إقامة المشاريع الإنتاجية والتنموية الزراعية والصناعية والعقارية والخدمية. وتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.
- الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة ما أدى الى زيادة التصدير وإعادة التصدير وبالتالي زيادة الإيرادات فقد أقامت الدولة 26 منطقة حرة بالإضافة الى 10 مناطق صناعية متخصصة.
- امتلاك الدولة لعدة مزايا والمتمثلة في نظام سياسي مستقر وبنى تحتية قوية وعوائد مرتفعة من صادرات النفط وموقع جغرافي متميز بالإضافة الى علاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، نظام مصرفي متطور وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة.
- العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز دور القطاع الخاص.
- استراتيجية الاستثمار في تأهيل وتدريب القوى العاملة.
- اعداد برنامج المبادلة الاقتصادية والذي نجح في انشاء العديد من المشروعات التنموية المشتركة الناجحة أهمها تأسيس شركة أبو ظبي الوطنية لصناعة السفن.

و. تجربة جنوب أفريقيا: يعد اقتصاد جنوب أفريقيا ثاني أكبر اقتصاد في أفريقيا. وهو الاقتصاد الأكثر تصنيعا وتطورا وتنوعا من الناحية التكنولوجية في القارة الأفريقية. وتعد جنوب أفريقيا من البلدان ذات الدخل المتوسط العالي ومنذ

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة (2018)، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجز ائر في ظل تداعيات أزمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، ص: 305-306.

عام1996 وبعد إزالة العقوبات الاقتصادية تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا ثلاث مرات تقريبا ليبلغ ذروته عند400 مليار دولار في عام2011.لكنه انخفض منذ ذلك الوقت الى ما يقارب 283مليار دولار وفي نفس الفترة زادت احتياطات النقد الأجنبي من 3مليارات دولار الى ما يقارب 50 مليار دولار مما خلق اقتصادا متنوعا وتلعب الشركات المملوكة للدولة في جنوب أفريقيا دورا مهما في الاقتصاد، حيث تمتلك الحكومة حصة في حوالي 700 شركة تشارك في مجموعة واسعة من الصناعات المهمة[1]. ومن أهم السياسات التي ساعدت جنوب أفريقيا على النجاح نذكر مايلي:

- ❖ أسست الدولة منشآت مثل فوسكور لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل ومؤسسة sasolفي مجال تحويل الفحم كما نجد من بين الهيآت التي ساهمت في دعم التنويع داخليا مكتب المعايير لجنوب أفريقيا sabas ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية csir ويعتبر انشاء إطار وطني للسياسات أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.
- ❖ تطوير بشكل جيد إطار للشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية ما مكنها في فترة ثماني سنوات من انجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتوريا.
- ❖ ادخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كوسيلة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- ❖ تطوير جيد لسوق مالي محلي مع توفير عدد هائل من الخدمات وتجدر الإشارة هنا الى أن جنوب أأفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

ز. التجربة الصينية[2]: تعد الصين نموذجا يحتذى ورائدا في مجال التنويع الاقتصادي فقد كسبت الرهان وأضحت من القوى الاقتصادية الأولى على الصعيد العالمي بحجم مبادلات وصادرات أقل ما يقال عنها أنها ضخمة. بحيث استطاع الاقتصاد الصيني أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بناتج محلي اجمالي قدر بحوالي 10.35 تريليون دولار أمريكي سنة 2014 وهذا وفقا لإحصائيات البنك الدولي كما تعتبر الصيني الوقت الراهن أسرع اقتصاد نام خلال الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتجاوز10 بالمئة.

بدأت الصين تشهد تحولات جذرية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بحيث بدأت تنتهج بحذر نظام اقتصاد السوق على حساب النظام الموجه كما شرعت في بناء قاعدة متينة بالاستناد على الشراكات المثمرة التي مكنتها من النقل التدريجي للخبرات والتكنولوجيات حتى أضحت الآن مركزا للإبداع والتطور التكنولوجي. ليس فقط إقليميا بل حتى على الصعيد العالمي.

لتعزيز تنافسية الاقتصاد الصيني قامت الدولة بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة اعتبرت أرضية خصبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان له الاسهام الكبير في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي.

---

[1] شنة أمينة، حايد حميد (2024)، **التنويع الاقتصادي كخيار استر اتيجي لتحقيق التنمية المستدامة-عرض تجارب دولية**، مجلة الدراسات والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 1، ص: 128-12.

[2] جمعة شرقي، كوثر رامي، نورة قد وش (2024)، **التنويع الاقتصادي كاستر اتيجية لتحقيق التنمية المستدامة-عرض تجارب دولية**، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 1، ص: 435-436.

بالإضافة الى ما سبق اهتمت الصين كذلك بتطوير القطاع الزراعي المستند على الفلاحة القروية الريفية بحيث استطاعت أن تحقق التنسيق والتكامل بين المناطق الريفية المختلفة وجمعها تحت لواء واحد خدمة للاقتصاد الصيني برمته.

ما يجب التأكيد عليه كذلك هو أن الصين أولت اهتماما بالغا لتنمية الكفاءات والقدرات الوطنية منذ عام1982 وذلك من خلال العناية بالتعليم. التدريب والتكوين للكوادر والموارد البشرية وتأهيلها حتى تساهم وبشكل إيجابي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ح. التجربة النرويجية[1]: إن أول قرارات الحكومة النرويجية عقب اكتشاف النفط عام1969 كانت البحث في كيفية حماية الاقتصاد من المرض الهولندي(وهو الضعف الذي يصيب القطاع الصناعي في دولة اذا ما بدأت بتصدير الموارد الطبيعية). والبحث في كيفية تجنب الآثار السلبية على القطاع الصناعي المتخصص في صناعة الشحن والنقل القطاع الزراعي المبني على صيد الأسماك ولم يتم صرف الكثير على البنية التحتية لأنها كانت منشأة مسبقا.

بالمقابل تم استهداف دعم الرفاهية عن طريق دعم القطاع الحكومي والخدمات الحكومية من تعليم وصحة بالإضافة الى التركيز على دعم القطاع الخاص والمحافظة على معدل الإنتاجية المرتفع. فقامت الحكومة بتخفيض سن التقاعد لفتح فرص التوظيف أمام الشباب. وزادت دعم المنتجات الزراعية وتوسعت في سياساتها الصناعية. وقامت بخفض الضرائب بشكل بسيط. ومن أهم العوامل التي ساعدت النرويج على نجاح نموذجها في تنويع اقتصادها نذكر مايلي:

- التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على جميع القرارات التي تمس اتجاها وزخم عمليات النفط.
- توفير إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة وليس فقط في قطاع النفط.
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات العامة للاستفادة من تجاربها وخبراتها المختلفة.
- الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة. ولتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من جهة أخرى.
- تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع العمومي في عمليات النفط. وذلك اما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط. أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات والمعدات لعمليات النفط.
- التزام السلطات الحكومية منذ البداية بصورة التمسك بتوازن معقول بين دور الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى.
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكان والنجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25 بالمئة ال 45 بالمئة.

[1] نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ (2022)، **محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية-دراسة قياسية للفترة (2000-2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد 2، ص: 417-418.

- التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط.
- تحقيق مستوى تقني عال للآداء في القطاع النفطي عن طريق الساحل القاري النرويجي.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي، حيث تم تسليط الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة به وكذا العلاقة بين التنويع والنمو المستدام. كما تم التركيز على الاستراتيجيات التي ينبغي على الدول ذات الاقتصاد الأحادي اتباعها من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي، بما يشمل تنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على مورد وحيد كما تم استعراض بعض التجارب الدولية الناجحة، حيث تمت دراسة كيفية نجاح هذه الدول في تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى استعراض المناهج والسياسات التي اعتمدتها لتحقيق ذلك.

في هذا السياق، يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للدول النفطية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، ومنها الجزائر، وذلك من أجل التصدي للأزمات والصدمات العالمية التي تؤثر على أسواق النفط والغاز بشكل دوري. واستنادا إلى ما تم التوصل إليه في هذا الفصل، يمكن الاستنتاج أن سياسات وتجارب التنويع الاقتصادي تتشارك في العديد من القواسم المشتركة على الصعيد العالمي.

بناءا على ما تم التوصل إليه في هذا الفصل، يمكن الاستنتاج أن سياسات وتجارب التنويع الاقتصادي على الصعيد العالمي تتقاطع في العديد من الجوانب الأساسية. هذه الجوانب تتضمن ضرورة تحسين بيئة الاستثمار، تفعيل دور القطاع الخاص، تعزيز البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري. كما أن هناك أهمية كبيرة لاستراتيجيات طويلة المدى تسهم في تطوير الاقتصاد بعيدا عن التقلبات المؤقتة، مما يعزز الاستدامة ويحقق النمو المستدام.

الفصل الثاني

واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2023

تمهيد

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023 تحولات وتطورات كبيرة، حيث اعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل الإيرادات، وذلك باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث يمثل أكثر من 90% من إيرادات التصدير وحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي. فساهم القطاع في إعطاء مكانة هامة للجزائر حيث أصبحت فاعلا هاما في السوق العالمي للنفط.

إلا أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد خيار أثبت هشاشته من الناحية الاستراتيجية وضل محل انتقاد واسع بسبب تبعاته الاقتصادية المكلفة، إضافة الى عدم استغلال الوفرة المالية بشكل جدي في تنويع القاعدة الإنتاجية بهدف التملص من الطبيعة غير المسقرة لأسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذا الأخير رهين تلك التقلبات التي تحركها المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا وللمستهلكين في أغلب الأحيان.

ولهذا فإننا سنتطرق في هدا الفصل الى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 كما سنحاول الوقوف على آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر وماهي الآليات المستقبلية الكفيلة بتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي بهدف التخلص من التبعية للنفط.

المبحث الأول: و اقع التنويع الاقتصادي في الجز ائر خلال الفترة (2000-2023)

سنتطرق في هذا المبحث الى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 وذلك من خلال الوقوف على هيكل الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في القيمة المضافة وقياس مؤشر التنويع الاقتصادي، وماهي الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجز ائري وتطور مساهمة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000 -2023)

لطالما اعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الجزائر الى تحقيقها ويظهر ذلك جليا من خلال السياسات والبرامج التنموية التي تبنتها في سبيل الخروج من التبعية للنفط والتي سميت ببرامج الإنعاش الاقتصادي والتي طبقت على مراحل زمنية.

أولا: هيكل الاقتصاد الجز ائري خلال الفترة (2000-2023)

أ. برنامج الإنعاش الاقتصادي[1]:

من الناحية النظرية فان برنامج الإنعاش الاقتصادي يعبر عن سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية امتدت خلال الفترة 2001-2014 ويندرج هذا البرنامج الشامل ضمن إطار سياسة الإقلاع الاقتصادي، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته مختلف الأزمات التي لحقت بالجزائر منذ الثمانينات وأدت الى حدوث ركود في جميع المجالات، وتعتمد برامج الإنعاش الاقتصادي على مجموعة من السياسات أهمها ما يلي:

1. الانفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يحفز بدوره الطلب الكلي للإنتاج.
2. مشاريع الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة من خلال مشاريع البنى التحتية التي تمنح فرص حقيقية لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة وتخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
3. التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب كمنح البطالة والمساعدات الاجتماعية والدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع.

كما أن برامج الإنعاش الاقتصادي تستند على أسس النظرية الكينزية التي تجعل من الدولة طرفا فعالا في النشاط الاقتصادي من خلال آلية الانفاق الحكومي التي تعتبر مكون أساسي من مكونات الطلب الفعال، وعلى هذا الأساس فان برامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة منذ سنة 2001 تهدف الى تحقيق عدد من الأهداف العامة أهمها:

- تنشيط الطلب الكلي.

[1] علام عثمان (2014)، **تفعيل دور الدولة الإنمائي من خلال تعزيز برامج الاستثمار العام–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة2001–2014**، مجلة معارف، العدد 17، ص: 50–51.

- ❖ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- ❖ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، وذلك عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

وبناء على ما سبق فقد انتهجت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال اعتماد ثلاث برامج (2001-2014) تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو، وسنتطرق الى هذه البرامج بالتفصيل.

ب. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)[1]:

وهو البرنامج الذي أقرته السلطات الجزائرية للفترة 2001 -2004 وخصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525مليار دينار حوالي7ملايير دولار أمريكي، موجها لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الزراعية، وقطاع الموارد المائية والنقل والهياكل القاعدية، والتنمية المحلية وتنمية وتأهيل الموارد البشرية. وتتمثل المعايير التي اعتمدت من طرف السلطات الجزائرية في تحديد واختيار المشاريع التي تقرر دعمها من خلال البرنامج فيمايلي:

- ❖ إتمام المشاريع والأنشطة التي هي في طور الإنجاز.
- ❖ إعادة تأهيل وصيانة الهياكل القاعدية.
- ❖ مدى توفر وسائل وطاقات الإنجاز لاسيما الوطنية منها.
- ❖ العمليات والأنشطة الجديدة تستجيب لأهداف البرنامج والقابلة للبعث الفوري.

وتتمثل مكونات المشروع بحسب قطاعات النشاط في:

1. دعم النشاطات الإنتاجية: حيث خصص البرنامج لدعم هذه الأنشطة غلافا ماليا قدر ب 74.5 مليار دينار جزائري، وجهت لقطاعين اثنين هما الفلاحة والصيد البحري، حيث يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص الفلاحة الى دعم الأنشطة المدرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA).
2. التنمية المحلية والبشرية: حيث أولى البرنامج عناية خاصة بالتنمية المحلية والبشرية كواحد من أهم جوانب وشروط بعث ودعم النمو الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه الغلاف المالي الذي خصص لذلك والذي قدرب113 مليار جزائري، ويشمل مايلي:

- ❖ يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات،والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

[1] بوجمعة بلال (2014)، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2004)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، ص37-38.

- ❖ انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية المحلية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

3. تنمية الموارد البشرية: أولى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي اهتماما خاصا بتنمية الموارد البشرية، حيث خصص لها غلافا ماليا قدر بـ 90.3 مليار دينار جزائري، وقد تم اختيار المشاريع المعنية في هذا الإطار بناءا على قدرتها على الاستجابة الفورية لاحتياجات السكان، وقدرتها على تثمين الإمكانيات والطاقات الموجودة أو القائمة كالهياكل الصحية والتعليمية. وفيما يلي الجدول أدناه يبين لنا توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرامج الفرعية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

الجدول رقم (2-1): توزيع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على البرامج الفرعية.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / البرامج	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12.0	65.3	12.40
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: هدى بن محمد (2020)، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 5، ص: 41.

ما يمكن الحديث عنه من خلال الجدول أعلاه هو أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد كان له النصيب الكبير من المبالغ المخصصة لهذا المخطط وذلك بمبلغ قدره 210.5 مليار دج وبنسبة 40.1%، نظرا للظروف المعقدة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري آنذاك من انهيار في البنى التحتية والهياكل القاعدية بسبب أزمة العشرية السوداء إضافة الى محاولة تحريك عجلة التنمية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتعثرة، من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية ما من شأنه توفير مناصب عمل جديدة وبالتالي السيطرة على معدلات البطالة في البلاد وتحقيق معل نمو أكبر واستمالة الاستثمارات الأجنبية. بعد ذلك تأتي التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دج ما نسبته 38.8% من اجمالي المبلغ المخصص لهذا المخطط في محاولة من الدولة لإعادة اعمار ما دمر خلال العشرية السوداء وتحسين الظروف الاجتماعية السيئة، وتقديم نتائج ملموسة للموطن بعد ذلك قطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات بنسب متقاربة نوعا ما. وذلك بهدف تنمية المناطق النائية والأكثر تضررا وحرمانا في الهضاب والجنوب، وكذلك دعم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء.

ج. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

إن استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، تعتبر من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي ،بالإضافة الى أن سياسة الإنعاش الاقتصادي تعد احدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لغرض التأثير على الوضع الاقتصادي على المدى القريب، وبالتالي فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، حيث تهدف الى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمحور أساسا في الوسائل الميزانية وبعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، ووفقا لهذا التصور فقد بنت الجزائر استراتيجيتها التنموية لهذه الفترة من خلال الشروع في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن سابقتها[1]. وذلك باعتماد سياسة إنعاش اقتصادي جديدة تهدف الى دعم النشاط الاقتصادي، من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو2005 -2009.حيث سنتطرق الى محتوى هذا البرنامج كالآتي[2]:

لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو بهدف مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع التي تم إقرارها سابقا في اطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004، وذلك بعد التعافي من الناحية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار وتنويع الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي فقد قدر ب4202.7 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، وقد تم تقسيم هذا البرنامج الى خمسة برامج فرعية كالتالي:

- ❖ قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908.5 مليار دج بنسبة 45.5% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- ❖ قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية فقد قدر المبلغ المخصص له ب 1703.1 مليار دج بنسبة قدرها40.5% من اجمالي البرنامج.
- ❖ قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفادت من مبلغ قدر ب 337.2 مليار دج ما يعادل نسبة8% من اجمالي البرنامج.
- ❖ القطاع الإداري والحكومي استفاد من برنامج لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته الى 203.9 مليار دج أي بنسبة 4.8% من اجمالي البرنامج التكميلي.
- ❖ قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خصص له مبلغ مقدر ب 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

---

[1] يوسفي الحسين **(2021)، الطلب على العمل في سوق انتاج غيرتنافسية (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، ص: 94.

[2] حوحو فطوم، عيساوي سهام (2018)، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية-سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ص: 18.

الجدول المرفق أدناه يبين لنا هيكل توزيع المبالغ المالية المخصصة لمخطط دعم النمو (2005-2009) في مختلف القطاعات.

الجدول رقم (2-2): هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو (2005-2009) على مختلف القطاعات.

القطاع	حجم النفقات المخصصة له بالمليار دينار جزائري	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية	790.4	%20.8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600.4	%15.8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862.6	%22.7
دعم القطاع الاقتصادي	577.6	%15.2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	%25.5
المجموع العام	3800	%100

المصدر: حكيم شبوطي. ياسين مراح (20017)، **دور و انعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 03، ص: 132.

ما نلاحظه من الجدول هو أن الدولة أولت اهتماما بالغا لقطاع السكن والاطار المعيشي حيث خصصت له مبلغ 969 مليار دج بنسبة25 بالمئة، وهو امتداد لبرنامج التنمية المحلية والبشرية في البرنامج الأول2001-2004 ،وذلك بهدف القضاء على مشكل السكن والبطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر، يليه قطاع تطوير الهياكل القاعدية حيث قدر له مبلغ862.6 مليار دج بنسبة 22.7 بالمئة موجه لتطوير البنية التحتية مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية ثم يأتي قطاع الخدمات العمومية والإدارية بمبلغ 790.4 مليار دج أي بنسبة 20.8 بالمئة بهدف عصرنته لما له من أهمية بالغة في الحياة والمعاملات التجارية والاقتصادية ثم يأتي قطاع التنمية البشرية وقطاع وكذلك دعم القطاع الاقتصادي بنسب متقاربة في حدود 15.8 بالمئة و15.2 بالمئة على التوالي بهدف تنمية القدرات البشرية والتركيز على العامل البشري باعتباره أداة من أدوات الإقلاع الاقتصادي.

د. برنامج توطيد النمو (2010-2014):

أطلق على هذا البرنامج اسم(برنامج الاستثمارات العمومية)،ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد والامكانيات التي كانت متاحة في ذلك الوقت ، ورصدت له السلطات غلافا ماليا قدر ب 21.214 مليار دينا ر جزائري، أي ما يعادل 286مليار دولار أمريكي، وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 إرادة السلطات العمومية في المحافظة على الديناميكية الخاصة والتي تشمل جميع قطاعات النشاط- لاسيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية، والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد

بالمياه الصالحة للشرب- حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة، والاستفادة من التعافي المالي للخزينة العمومية من أجل(تسريع وتعزيز) مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الجزائر لم يسبق لها في واقع الأمر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي[1]. و يشمل هذا البرنامج شقين اثنين هما[2]:

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل حولي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 بالمئة من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

- ❖ ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكماليه و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان ايواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- ❖ أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة الى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- ❖ مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- ❖ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- ❖ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال انجاز35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وانهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها
- ❖ أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب. وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

كما خصص برنامج الاستثمارات العمومي هذا ما يقارب من 40 بالمئة (أكثر من 8200 مليار دج) من موارده لموصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية. كما استفاد قطاع دعم تنمية الاقتصاد الوطني من مبلغ قدر بـ 1500 مليار دج، موزع على التنمية الفلاحية والريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية.

---

[1] مشري محمد الناصر، بقة الشريف (2017)، **تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر-دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015**-، مجلة الاقتصاد، العدد 57، ص: 38.

[2] بيان اجتماع مجلس الوزراء (2010)، **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014**، وثيقة الكترونية متاحة على الموقع:
http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf

في حين أن قطاع التنمية الصناعية استفاد هو الآخر من مبلغ قدر ب 2000 مليار دج، من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

أما فيما يخص قطاع التشغيل فقد استفاد من مبلغ 350 مليار دج من البرنامج الخماسي، بهدف انشاء مناصب شغل من خلال الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم انشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات انشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر فقد خصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية. ولقد قسم البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الى ستة قطاعات نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو (2010-2014).

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: العالية مناد، مزريق عاشور (2020)، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019،مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 16، العدد 22، ص: 211.

الملاحظ من الجدول هو أن الحكومة الجزائرية ركزت في هذا البرنامج على قطاع التنمية البشرية حيث خصصت له ميلغ 10122 مليار دج وبنسبة 49.6 بالمئة من المبلغ الإجمالي مما يدل على ايلاء الأهمية للجانب الاجتماعي والبشري في تكوين طاقة بشرية مؤهلة في مجالات التسيير والإدارة، وكذلك انجاز هياكل تربوية وصحية ورياضية وثقافية ومواصلة برنامج الإسكان على المستوى الوطني من أجل تحسين المستوى المعيشي، ثم يأتي في المرتبة الثانية محور المنشآت الأساسية بمبلغ 6448 مليار دج بنسبة 31.6 بالمئة من المبلغ المخصص للبرنامج من تطوير للبنية التحتية التي تدخل في اطار حركية النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى على غرار الطرق وخطوط السكة الحديدية، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري بالإضافة الى انجاز أربع مدن جديدة،

ثم يليه محور تحسين الخدمة العمومية حيث خصصت له السلطات الجزائرية مبلغ 1666 مليار دج أي ما نسبته 8.1بالمئة وذلك من خلال عصرنة ورقمنه الخدمات العمومية على غرار الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية، وقطاعي العدالة والمالية، بعد ذلك نلاحظ أن محور التنمية الاقتصادية قد استفاد هو الآخر من مبلغ قدره 1566 مليار دج بنسبة تمثل 7.7 بالمئة من القيمة الاجمالية للبرنامج2010-2014، وذلك بهدف دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تيسير القروض البنكية، وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية وتحديث وانشاء مناطق صناعية. ثم يأتي محور البطالة بـ 360 مليار دج وبنسبة 1.8 بالمئة موجه لدعم ادماج حاملي الشهادات في التعليم العالي والتكوين المهني، وترتيبات انتظار التشغيل.

هـ. برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2015-2019):

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة جملة من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص الى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال والنهوض، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيم بينها بشكل أفضل في اطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، وتشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية، ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية، وتشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة المياه وإعادة تدوير واستخراج النفايات والصناعة والسياحة، وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب22.100 مليار دج أي262 مليار دولار[1].

ويعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019، حيث تم انشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم143-302. ويهدف هذا البرنامج الى تحقيق مايلي[2]:

- ❖ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات المياه والكهرباء والغاز..... الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية، ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- ❖ إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي، وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

[1] مشري محمد الناصر، بقة الشريف (2017)، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] هدى بن محمد (2020)، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

- ❖ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة، ومناصب الشغل.
- ❖ إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية، من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتأمل الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 الى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 بالمئة قصد الحد من البطالة، وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين.

و. مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)[1]:

تأثرت معظم الدول البترولية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وهو ما انعكس سلبًا على حجم الاستثمارات والبرامج التنموية والاقتصادية. كما أدّت التحديات السابقة المتعلقة بكيفية التنفيذ، بالإضافة إلى المفاجآت .العالمية مثل جائحة كوفيد-19، إلى تعقيد الوضع وزيادة الضغط على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وفي الجزائر، عملت السلطات على احتواء آثار الأزمة من خلال إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين في إعداد مخطط جديد تحت مسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020 – 2024.

1. مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024):

تم إطلاق خطة الإنعاش الاقتصادي بتوجيه من رئيس الجمهورية، خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ

26 جويلية2020، حيث تم تحديد أهداف طموحة وواسعة النطاق للتنفيذ، وتهدف هذه الخطة إلى:

- ❖ تخفيض واردات البلاد بما يعادل 10 مليارات دولار خلال عام 2020.
- ❖ تقليل الاعتماد على المحروقات.
- ❖ تحقيق صادرات خارج قطاع المحروقات لا تقل عن 5 مليارات دولار في عام 2021.

2. أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024): حيث كان يهدف الى تحقيق مايلي:

- ❖ بناء نموذج اقتصادي جديد لاقتصاد أكثر مرونة وشمولية، يتضمن هذا النموذج بالضرورة تنويعا أكبر للاقتصاد، من خلال تطوير القطاعات الاستراتيجية على وجه الخصوص التي ستهيكل اقتصادنا في المستقبل.

[1] ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعودي عبدالصمد (2024)، مرجع سبق ذكره، ص: 965-967.

- ضرورة التنمية الصناعية بهدف جعل الاقتصاد أكثر مرونة، وذلك من خلال استخدام أفضل للموارد الطبيعية، مع الاهتمام بالآثار البيئية في اطار التنمية المستدامة.
- التنمية الاقتصادية الشاملة، أي أن يضطلع بها أكبر عدد من الجهات الفاعلة، مع توزيع عادل لفرص المشاركة في النمو.
- تحسين مناخ الاستثمار هو عنصر أساسي في استراتيجية التنمية هذه، اذ يحسن جاذبية الجزائر للاستثمار، وهو أمر ضروري لجذب الاستثمار الأ جنبي.
- اصلاح النظام المصرفي والمالي ضروري أيضا لتسهيل تمويل الاقتصاد.
- تعد البنى التحتية وخاصة تلك المتعلقة بالسلسلة اللوجستية للشركات، عاملا هاما من عوامل القدرة التنافسية التي يجب تطويرها عندما تريد تنفيذ مشروعا دوليا، والتي يمكن تمويلهم من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

3. مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024): وتتمثل مقومات هذا البرنامج فيمايلي:

- تعزيز دولة القانون (سيادة القانون).
- تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة).
- تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية).
- المشاركة في اعداد السياسات (الشمولية).
- الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج و/أو الإصلاحات.
- تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري).
- تعزيز دور القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.

ان تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يبقى مرهونا بتحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية، من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماضي، مع ضمان الاستقرار التشريعي.

4. مضمون وجوانب برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024): حيث ركزت الحكومة عملها على الجوانب التالية:

- تنويع الاقتصاد الوطني.
- التحكم في تأطير التجارة الخارجية.
- تثمين الموارد الطبيعية، وخاصة الإمكانات المنجمية.
- استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليا.
- ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى.

- ❖ تثمين الطاقات البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج.
- ❖ مراجعة المادة 51/49.
- ❖ الغاء حق الشفعة، واستبداله بالترخيص المسبق من الحكومة.
- ❖ الغاء الالتزام باللجوء الى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.
- ❖ الغاء النظام التفضيلي في مجال استيراد مجموعاتckd/skd.
- ❖ استكمال النظام البيئي اللازم لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

وبالنسبة للمجال الضريبي، فقد سلطت الحكومة الضوء على مختلف الإصلاحات التي يتعين تنفيذها، مثل إعادة تأهيل الخدمة العمومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد ورقمنة إدارة الضرائب، حيث سيسمح ذلك بمكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال، علاوة على ذلك تكتسي مسألة العقار الصناعي أحد القيود الرئيسية التي تعيق عمل المستثمرين، وتعرقل ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية.

5. مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) في تحقيق التنويع الاقتصادي:

كانت الحكومة الجزائرية مطالبة بالتحرك العاجل لمواجهة الانكماش الاقتصادي الذي كانت تعيشه البلاد ومن هنا، أطلقت مخططًا شاملًا أُطلق عليه اسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي"، وذلك بمبادرة من رئيس الجمهورية، بهدف إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

البرنامج سعى إلى وضع أسس جديدة للتعافي الاقتصادي، من خلال اعتماد حلول متنوعة ومسارات متعددة، لتحقيق مؤشرات إيجابية ونتائج ملموسة، خصوصًا في مجال تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

ي. آثارونتائج البرامج التنموية على النموالتنويع الاقتصادي في الجزائر(2001-2014):

لقد كان لبرامج النمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014) عدد من الآثار والنتائج عل النمو والتنويع الاقتصاديين نذكرها فيمايلي [1]:

- ❖ القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرامج المسطرة، بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- ❖ عدم ملائمة المناخ الاستثماري، ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى الى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

[1] نادية معلالة، مليكة درويش، **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)-دراسة قياسية للفترة1985-2013**-،مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، ص: 95-96.

- ان تعدد الأهداف الرئيسية والفرعية التي سطرت للبرامج قللت من فعاليتها لأن كثرتها أدت الى توزيع مشاريع وعمليات البرامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرامج.
- ان طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج تجعل من الصعب تحقيقها، اد أن تحقيق أهداف كبرى مثل لرفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيف نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة اتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبينة على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف؛
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذه البرامج، حيث أن الزيادة في الانفاق الحكومي المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة، والفعالية للقطاع الصناعي ودعم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة الى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الانفاق.
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة.
- ساهمت البرامج في خفض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7 بالمئة ستة 2004 الى 10.3بالمئة سنة 2014.
- تم الكشف عام 2008 عن عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو، وتأخر انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار، ويرجع ذلك الى:

1. يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرامج في حد ذاتها مما أدى الى ندرة العقار، وتشجيع مكاتب الدراسات ووسائل الايجار.
2. ثقل العبء المالي للبرامج التنموية نتيجة حجم عمليات إعادة التنظيم الناتج عن:

- النقص في الدراسات.
- ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات.
- غياب استراتيجية واضحة، وكذا غياب مكاتب الدراسات المؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو السكاني واستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

ثانيا: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في عملية التنويع الاقتصادي للفترة 2000-2023):

من أجل دراسة التنويع الاقتصادي في الجزائر يجب علينا أولا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي للفترة (2000-2023)، والتي تشمل سبعة قطاعات رئيسية، بعد ذلك نستطيع حساب مؤشر التنويع الاقتصادي وفق مؤشرات التنويع الاقتصادي المشار اليها في الفصل الأول.

أ. وضعية التنويع الاقتصادي للجزائر في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2009):

لمعرفة نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي سوف نستعمل احصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني، والجدول التالي يوضح لنا نسبة مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2000-2009).

الجدول (2-4): مساهمة قطاعات النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2000-2009)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	الخدمات	التجارة	النقل والاتصالات	الصناعة خارج قطاع المحروقات	البناء والأشغال العمومية	المحروقات	الفلاحة
2000	3,802216	12,71670823	8,042587724	8,474546828	8,512342047	47,1111	10,08994
2001	4,110215	13,79532018	8,797716357	9,131932445	9,284790607	41,82925	11,93872
2002	4,220882	13,96868009	9,352484539	9,258486095	10,14668925	40,51205	11,44365
2003	3,944235	12,85044841	9,088990826	8,270260399	9,332492648	43,4932	11,99175
2004	3,599436	11,903754	10,05103346	7,612142079	8,994183471	45,48965	11,38319
2005	3,197122	10,38091928	10,02199115	6,499162727	7,852909926	52,09459	9,036724
2006	3,085332	9,933727118	9,959254036	6,131547436	8,320369163	52,94722	8,746076
2007	3,091223	10,7606274	10,07728553	5,981081332	9,134104614	50,97737	8,82684
2008	3,007323	10,76974328	8,914045191	5,578451234	9,339672528	53,65073	7,809068
2009	4,01844	14,40301116	10,74135818	7,084723203	12,41535813	38,59821	11,5624

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-1).

من خلال الجدول رقم (2-4) يتبين لنا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة 2000-2009 هي المسيطرة وبنسب عالية جدا خلال فترة الدراسة فهي تقارب النصف، فنلاحظ أنها أخذت منحنى تصاعديا ابتداءا من سنة 2000حيث كانت تمثل 47.11 بالمئة لتصل في سنة2008 الى 53.65 بالمئة، وذلك راجع الى أن ارتفاع وانتعاش أسعار النفط خلال تلك الفترة، نظرا لازدياد الطلب العالمي على النفط بصورة كبيرة خاصة من الصين والهند وباقي الدول الناشئة كما أطلق عليها حينها، حيث ارتفع السعر من 60 دولار أمريكي سنة 2004 الى(147.02 دولار أمريكي في 11 يوليو 2008)[1]، ومع بداية سنة 2009 تراجعت النسبة لتصل الى 38.59 بالمئة وذلك راجع الى انهيار أسعار النفط العالمية في أواخر سنة 2008 الى ما دون 40 دولارا أمريكيا بسبب الأزمة المالية العالمية. يليه قطاع التجارة بنسب متقاربة طيلة فترة الدراسة وذلك بسبب دعم الدولة للقطاع الإنتاجي ثم يأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة بنسب ضعيفة نوعا ما، ثم يليه قطاعات كل من البناء والأشغال العمومية، والنقل والاتصالات، والصناعة خارج المحروقات بنسب ضئيلة جدا، وذلك نظرا لضعف الهياكل القاعدية والبنى

[1] تقرير لـ BBC NEWS البريطانية تحت عنوان **Oil hits new high on Iran fears**، BBC.com أطلع عليه يوم:2025/03/21.

التحتية في تلك الفترة بسبب الظروف المأساوية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء والتي أثرت بشكل كبير على هذه القطاعات. ثم يأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات بنسب ضعيفة جدا جدا رغم توجه الدولة نحو تطوير القطاع الخدماتي، الا أنه لم يسجل تحسن ملحوظ.

ان هذه النسب توضح لنا أن الاقتصاد الجزائري يعول وبشكل كبير على قطاع المحروقات، وباقي القطاعات لازالت بعيدة من جانب مساهمتها في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات. والرسم البياني الموالي يبين لنا مدى مساهمة القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية لكل قطاع خلال فترة الدراسة.

الشكل (2-1): تطور مساهمة قطاعات النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2000-2009)

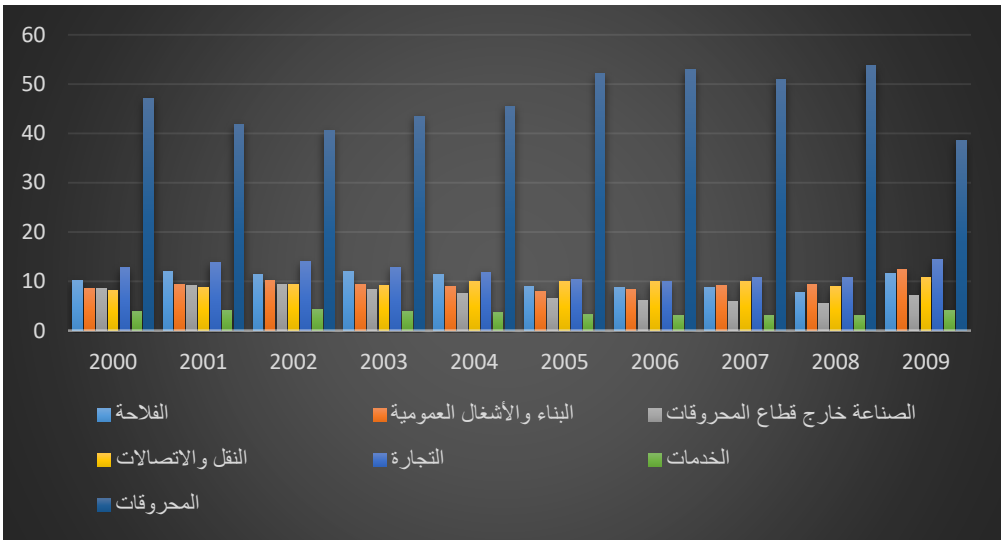

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-4)

يتضح لنا من الشكل (2-1) أن قطاع المحروقات قد استحوذ على النسبة الأكبر في مساهمته في تكوين القيمة المضافة الاجمالية مما يدل على أن هذه الأخيرة تتأثر وبشكل كبير بقطاع المحروقات، فزيادة القيمة في قطاع المحروقات تؤدي بدورها الى الزيادة في القيمة المضافة الاجمالية، والعكس صحيح. كذلك يبين لنا الشكل البياني مدى تطور القيمة المضافة في قطاع التجارة مقارنة بقطاعات الفلاحة والصناعة خارج المحروقات وكذلك النقل والاتصالات والخدمات حيث بلغت النسبة القصوى 14.40 بالمئة سنة 2009 ويفسر ذلك بتركيز الدولة وتوجهها نحو تنويع قطاع التجارة، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية بهدف تحقيق معدل نمو أكبر، وتحقيق تنويع اقتصادي، حيث أنه يمثل تطور ملحوظ في مساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة الاجمالية ، بعد ذلك يأتي قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة تقدر بـ 11.99 بالمئة سنة 2003 في القيمة المضافة الاجمالية، يليه قطاعات كل من الباء والأشغال العمومية، والنقل والاتصالات، والصناعة خارج المحروقات بنسب متقاربة مع بعضها البعض، ثم يأتي في الأخير

قطاع الخدمات بأعلى نسبة 4.22 بالمئة سنة 2002 بسبب اطلاق الدولة برامج دعم الشباب، ثم بدأت هذه النسبة في التراجع الى غاية سنة2009.

وبالتالي نستطيع القول بأن التنويع الاقتصادي في الفترة(2000-2009) لم يتحقق بشكل فعلي، وذلك نظرا لضعف مختلف القطاعات الاقتصادية في المساهمة في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، بالإضافة الى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي في الجزائر لتلك الفترة رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد، وبالتالي فان هذه الفترة أظهرت الحاجة الى ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية لتعزيز القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

ب. وضعية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة توطيد النمو والاقلاع الاقتصادي (2010-2022):

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022 جهودا متواصلة لتنويع اقتصادها، الذي كان يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات (النفط والغاز)، الذي يمثل الجزء الأكبر من عائدات التصدير والإيرادات الحكومية. ومع ذلك، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق تنويع اقتصادي فعلي، وذلك بسبب محدودية مساهمة مختلف القطاعات في النشاط الاقتصادي، وفي تكوين القيمة المضافة الاجمالية، والجدول التالي يوضح لنا مدى نسبة مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2010-2022).

الجدول (2-5): مساهمة قطاعات النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية (2010-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	الخدمات	التجارة	النقل والاتصالات	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	المحروقات	الفلاحة
2010	3,825291	13,28835707	9,66893092	6,393484778	12,36554243	43,28934	10,51343
2011	3,634269	12,73584679	9,458538023	5,848645333	11,11768441	46,1635	10,41895
2012	3,920816	14,0531537	10,17672812	6,213437124	5,690609355	47,15457	12,10887
2013	4,014743	14,54904159	11,37937943	6,002823177	12,20583732	38,64035	12,75567
2014	4,289849	15,60635579	11,70355346	6,323305699	13,05998818	35,15838	13,37705
2015	4,289849	15,60635579	11,70355346	6,323305699	13,05998818	35,15838	13,37705
2016	5,357301	17,92810437	13,78589053	7,498826039	15,26601856	23,16805	16,38898
2017	5,428318	16,84099428	13,77172347	7,26460373	14,77931544	25,82341	15,48898
2018	5,232705	15,7319752	13,2317169	7,010143564	14,2243478	28,70456	15,28111
2019	5.688492	15.58000794	13.93412909	7.403153349	15.28711675	25.41726	16.10653
2020	5,773345	16,79539065	14,82488596	8,323578485	16,56253764	18,66483	18,45988
2021	5,354155	15,20455467	12,47939877	7,162000751	14,99605151	28,49578	15,59541
2022	4,78607	13,17350276	10,07416154	6,219485782	12,71731897	38,1856	14,15139

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-1).

من خلال الجدول رقم (2-5) يتضح لنا أن قطاع المحروقات ما يزال يحتل الصدارة من حيث نسبة المساهمة في تكوين القيمة المضافة الاجمالية فبعد أن تراجعت النسبة سنة 2009 لتصل الى38.59 بالمئة، ليس بسبب زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي وانما بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ،حيث بلغت أسعار النفط في سنة 2009، 74.39 دولار أمريكي للبرميل وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من ضعف مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع لتصل الى 47.15 بالمئة سنة 2012 بعد انتعاش أسعار البترول، حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط الى 125.88 دولار أمريكيّ، ثم انخفضت النسبة مرة أخرى ،ولنفس الأسباب كذلك(انخفاض أسعار النفط)،حيث بلغ سعر البترول 47.16 دولار أمريكي في سنة 2016 ، ثم عاودت النسبة الارتفاع مرة أخرى بسبب التحسن الطفيف في أسعار النفط العالمية، لتصبح مساهمة قطاع المحروقات حوالي الربع خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتصل الى 38.18 بالمئة في سنة 2022 وبالتالي فان انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية يرجع الى تراجع الإيرادات النفطية، هذا التراجع في مساهمة قطاع المحرقات قابله انتعاش وارتفاع في نسب مساهمة قطاعات التجارة والبناء والأشغال العمومية وكذلك قطاع النقل والاتصالات، وكذلك قطاع الفلاحة حتى سنة 2022 بنسب مرتفعة و متقاربة مقارنة بالفترة (2000-2009)، مما يدل على أنه حدث تنويع اقتصادي في نسب مساهمة هذه القطاعات خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة الاجمالية، لكنها تبقى بعيدة عن الواقع وما هو مأمول في اطار البرامج التنموية التي أقرتها الدولة على مراحل، رغم الجهود المبذولة والرامية الى تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي وفعال، في حين أن قطاع الخدمات وقطاع الصناعة خارج المحروقات فان نسب مساهمتهما ضعيفة ومستقرة وغير فعالة، مما يدل على ضعف هذين القطاعين. وبهدف معرفة تطور مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، يبين لنا الشكل البياني رقم (2-2) التالي مقدار مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع للفترة (2010-2022).

الشكل (2-2): تطور مساهمة قطاعات النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2010-2022)

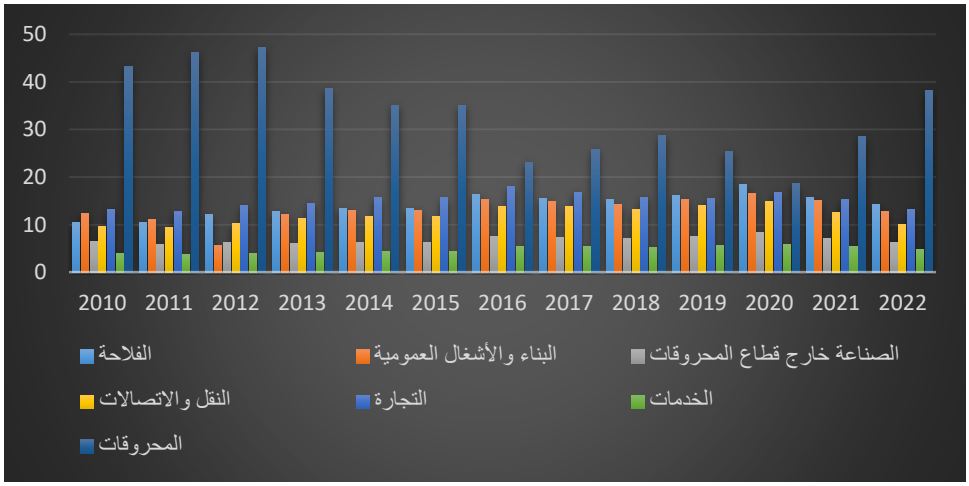

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(2-5)

يتضح لنا من الشكل أعلاه بأن قطاع المحروقات مازال يستحوذ على النسبة الأكبر من حيث مساهمته في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، حيث كان لهذا القطاع تأثير كبير على الإيرادات العامة للدولة حتى سنة 2012، حيث أن النسبة استمرت في التصاعد الى غاية سنة 2012 لتصل الى 47.15 بالمئة، وهذا راجع الى الارتفاع في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي استفادت منه الدولة في تعزيز إيراداتها النفطية بشكل كبير، ثم بدأت هذه النسبة في التراجع لتصل في سنة 2020 الى 18.66 بالمئة بسبب التقلب في الأسعار العالمية للنفط و انخفاضها منذ سنة 2014، لكن رغم هذا التراجع في أسعار النفط لايزال هذا القطاع مهيمنا على اجمالي الإيرادات الحكومية، ثم يأتي قطاع التجارة حيث نلاحظ أن نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة الاجمالية تواصل الارتفاع من عام لآخر لتصل سنة 2016 الى 17.92 بالمئة، وهذا بدوره دليل على تطور في معدل النمو في قطاع التجارة ومنه نقول أنه حدث تنويع اقتصادي في هذا القطاع نظرا لقيام الدولة بمبادرات وتوجهها نحو التنويع الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ثم نلاحظ بعد ذلك أن قطاع الفلاحة هو الآخر يساهم في تكوين القيمة المضافة الاجمالية حيث اتخذ منحنا تصاعديا خلال فترة الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة له 18.45 بالمئة في سنة 2020 وهو تطور ملحوظ لهذا القطاع وذلك بفضل السياسة التنموية المتخذة من قبل الدولة وتوجهها نحو النهوض بقطاع الفلاحة مؤخرا خاصة بعد التقلبات الأخيرة في أسعار النفط العالمية، وبالتالي فانه حدث نوع من التنويع الاقتصادي على مستواه، ثم نلاحظ بعد ذلك أن قطاعا النقل والاتصالات والبناء والأشغال العمومية هما كذلك اتخذا منحنا تصاعديا بنسب 14.82 بالمئة و16.56 بالمئة على التوالي خلال سنة 2020، أم باقي القطاعات والمتمثلة في قطاع الخدمات وقطاع الصناعة خارج المحروقات فان نسب مساهمتهما فهي ضعيفة حيث بلغت 5.77 بالمئة و 8.32 بالمئة على التوالي سنة 2020.

ان تركيز الدولة وتوجهها نحو الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية على غرار الفلاحة والتجارة وذلك بعد التقلبات الأخير في أسعار النفط الدولية بعد 2008 و2014، وتحقيقها لمعدلات نمو مقبولة في هذه القطاعات في السنوات الأخيرة، الا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية تبقى مرتفعة، وهو ما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتأثر ويعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

إن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر تتطلب التوجه نحو مجموعة من الإصلاحات والآليات التي يجب الاعتماد عليها من بهدف التخلص من التبعية للقطاع النفطي، وانتهاج سياسة تنموية جديدة تحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، تتمثل في:

أ. **الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة:** تمتع الجزائر بقدرات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، بحكم الموارد الطبيعية أو المادية والرأسمالية التي تزخر بها، ولعل من أهم الموارد التي من شأنها أن تساهم في التنويع

الاقتصادي واحداث طفرة في الاقتصاد الوطني، من خلال التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية نذكر مايلي[1]:

1. **الطاقة الشمسية:** تعد الجزائر من الدول الغنية بمصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، مما يجعلها في موقع استراتيجي للاستفادة من هذه الموارد في تعزيز اقتصادها الوطني، حيث تتمتع البلاد بأكثر من 2000 ساعة من أشعة الشمس سنويًا، تصل إلى 3900 ساعة في المناطق الصحراوية، ومجموع تلقي الطاقة الشمسية بقدر بـ 169400 تيرا واط ساعي/ السنة أي ما يعادل 5000 مرة استهلاك الكهرباء السنوي في البلاد، بالإضافة الى إمكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية مقارنة بالغاز الطبيعي تساوي ما يعادل 37000 مليار متر مكعب، أي أكثر من 8 أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد حيث أن الجزائر تحوز على أهم حقل للطاقة الشمسية في العالم مما يوفر إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة الشمسية.
2. **طاقة الرياح:** تختلف سرعة الرياح في الجزائر تبعًا للموقع الجغرافي .في المناطق الشمالية، تتراوح السرعات بين 1 و4 متر/ثانية .أما في الجنوب، خاصة في منطقة أدرار، فتصل السرعات إلى حوالي 6 متر/ثانية، مما يجعلها مناسبة لإنتاج الطاقة الكهربائية .تُظهر مناطق مثل تندوف ووهران وتيارت في الغرب الجزائري إمكانات واعدة بمتوسط سرعة رياح يبلغ 5 متر/ثانية، كذلك تعتبر مناطق مثل تيميمون وعين صالح مناطق ذات سرعات الرياح العالية، حيث تبلغ 6 متر/ثانية مناسبة لإنشاء محطات لإنتاج الطاقة الكهربائية المتخصصة.
3. **طاقة المياه:** تستقبل الجزائر كميات كبيرة من الأمطار سنويًا، تُقدَّر بحوالي 65 مليار متر مكعب .ومع ذلك، يُستغل نحو 5% فقط من هذه الموارد المائية، ويرجع ذلك إلى تركز هطول الأمطار في مناطق محددة، وسرعة تدفق المياه نحو البحر، مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير منها عبر التبخر، حيث أن نسبة المياه المستغلة حاليا تقدر بـ 25 مليار متر مكعب، (مع وجود 103 سد منجز و50 سد في طور الإنجاز، والباقي عبارة عن مياه جوفية)، مما يشير إلى إمكانية زيادة القدرة التخزينية للمياه في المستقبل.

ب. الاستثمار في القطاع الفلاحي يُعَدُّ القطاع الفلاحي في الجزائر ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، حيث يساهم في استقرار الاقتصاد الوطني، وتكوين الناتج الداخلي الخام، وذلك لما يتوفر عليه من إمكانيات تمكنه من المساهمة في رفع النمو وتحقيق التنمية المستدامة، لذلك نجد أن الدولة ركزت على دعمه منذ الاستقلال، فهو يعمل على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، كما يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا

[1] بركان عماد، حرنان نجوى مخزومي لطفي (2022)، **و اقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله-دراسة تحليلية للفترة 2010-2020**، الملتقى الدولي الافتراضي حول: التنويع الاقتصادي وجدلية التنمية المستدامة في دول-المغرب العربي -واقع، آفاق وتحديات، ص: 12-13.

أساسيا في تكوين رأس المال الذي يستخدم للاستثمار في مختلف الأنشطة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي فان القطاع الفلاحي يظل من القطاعات المنتجة التي لها إمكانية استبدال قطاع المحروقات، ويتجلى ذلك في[1]:

1. تعد الفلاحة من القطاعات التي تساهم في استقطاب العملة الصعبة، وذلك من خلال زيادة تصدير بعض المنتجات الغذائية الى الخارج، وكذلك استبدال السلع المستوردة بالإنتاج المحلي عن طريق التوسع في الزراعة.
2. ان زيادة الإنتاج الفلاحي من شأنه أن يساهم في تكوين القيمة المضافة، وزيادة الدخل الوطني الخام الذي بدوره يرفع من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويزيد من النمو الاقتصادي الوطني.
3. تحسين وضعية ميزان المدفوعات، من خلال زيادة القدرة التصديرية لبعض المنتجات، وتقليص الاستيراد منها.
4. التقليص من نسبة البطالة، عن طريق توفير مناصب العمل الخاصة لسكان المناطق الريفية، مما يسمح لهم بالحصول على دخل يلبي حاجياتهم المعيشية، ويحقق لهم الاستقرار.

ج. الاستثمار في القطاع الصناعي: ان الصناعة في الجزائر تتوفر على إمكانيات غير مستغلة وتعاني من مشاكل متعلقة بتسيير الابتكار، والمنافسة على مستوى الأسواق والانفتاح على الاقتصاد، حيث أن هذا المشكل دفع بالجزائر الى انتهاج سياسة صناعية جديدة، تهدف الى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وانعاش القطاع الصناعي، محورها تعزيز المؤسسات –لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، وذلك عن طريق بلوغ ما نسبته 10% من اسهام الصناعة في تكوين القيمة المضافة، كما تهدف هذه السياسة الى تغطية المحاور التالية[2]:

1. تسعى الوزارة إلى تطوير وترقية القطاعات الصناعية من خلال تحديد فروعها، وتحليل قدرتها التنافسية، وتقييم نقاط القوة والضعف، ودراسة إمكانيات تطورها. كما تشمل جهودها تقييم الفرص والمخاطر المحتملة التي قد تواجه هذه الفروع.

2. تعمل على تكثيف النسيج الصناعي وتطويره، من خلال:

- ❖ التحول من مجرد استغلال الموارد الطبيعية، خاصة في مجالات البتروكيماويات، التعدين، والصناعات الاستخراجية، إلى إنتاج سلع صناعية ذات قيمة مضافة.
- ❖ تعزيز الصناعات القائمة، لا سيما في مجالات الصناعات الغذائية، الزراعية، الميكانيكية، الإلكترونية، والدوائية.

---

[1] سمية عراب (2021)، **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هيرفندال –هيرشمان خلال الفترة (2001-2019)**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 2، ص: 01.

[2] وافية تيجاني (2021)، **و اقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 2، ص: 101.ص102.

- ❖ تشجيع القطاعات الصناعية الجديدة، خصوصًا تلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) وصناعة السيارات.
- ❖ إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، وتعزيز التجمعات الصناعية، بما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار. كما تعمل على دعم التعاون والتكامل بين مختلف الهيئات المعنية بالصناعة، وتحفيز مراكز البحث لتحقيق مزيد من الفعالية والتكامل الصناعي.
- ❖ بالإضافة إلى ترقية الاستثمار، تركز الوزارة على تطوير الموارد البشرية، وتعزيز روح المبادرة، وتأهيل المؤسسات، مع إيلاء اهتمام خاص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم ترقيته في القطاع الصناعي.

وكغيرها من الدول، أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها بديلاً رئيسيًا ومؤثرًا في البيئة الاقتصادية، حيث تسهم في خلق الثروة خارج نطاق قطاع المحروقات وتوفر فرص عمل دائمة. ومع التحولات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري مؤخرًا، نتيجة توجهه نحو اقتصاد السوق وانفتاحه على العالم الخارجي، إلى جانب الاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وازدياد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وتشكيل التحالفات الاستراتيجية، أصبحت المنافسة أكثر حدة. وقد وضعت هذه التغيرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمام تحديات كبيرة في مواجهة المنافسة الشرسة من نظيراتها في الدول المتقدمة. استجابةً لذلك، اتخذت الجزائر عدة إجراءات تهدف إلى تأهيل اقتصادها، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العقبات التي تواجهها، إلى جانب تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية، لضمان استمراريتها في بيئة اقتصادية قائمة على المنافسة[1].

أولا: الاستثمار في قطاع السياحة[2]: أدركت الجزائر أهمية تعزيز قطاع السياحة وضرورة تطويره، مما دفع وزارة السياحة والصناعة التقليدية إلى الشروع في إعداد خطة جديدة لتنمية السياحة. وتعتمد هذه الخطة على نموذج تنموي مستدام يرسم التوجهات الاستراتيجية للقطاع، الذي تم إطلاقه لأول مرة عام 2008، والمعروف باسم SDAT 2025 ثم خضع لتعديلات عام 2015 ليشمل رؤية ممتدة حتى عام 2030.

تندرج هذه الخطة ضمن إطار استراتيجية تأهيل السياحة، والتي تشكل جزءًا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، اذ ترتبط بشكل وثيق بالتنمية الإقليمية. وتم إقرارها بشكل رسمي في التقرير العام حول توجيه تهيئة السياحة، حيث يستند إلى القانون 10-02 الصادر في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتنمية وتخطيط الإقليم وهي:

1. تشخيص السياحة في الجزائر –دراسة الوضع الحالي والتحديات.

---

[1] الياس حناش، عزالدين بوحبل (2017)، البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد2، ص70،

[2] بن طاشي رميساء، مالوسي أحمد (2022)،**التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة(1990-2019)**،مذكرة مكملة انيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف -ميلة-، ص: 70-71.

2. المخطط الاستراتيجي – يشمل البرامج التنفيذية والمكونات الأساسية لتنمية القطاع.
3. أقطاب التميز السياحي (POT) ومناطق الجذب السياحي (VET) – تحديد الوجهات ذات الأولوية.
4. المخطط العملي وتنفيذ استراتيجية تهيئة السياحة – توجيهات لتحسين البنية التحتية والخدمات.
5. المشاريع السياحية ذات الأولوية – تحديد المشروعات الأساسية للتطوير.
6. التقرير العام حول مخطط توجيه تهيئة السياحة – خلاصة شاملة للمخطط.

ثانيا: مراحل تنفيذ المخطط:

- **المرحلة الأولى:** تحليل الوضع الراهن وتحديد التوجهات العالمية والإقليمية.
- **المرحلة الثانية:** تحديد التوجهات الاستراتيجية للتنمية السياحية.
- **المرحلة الثالثة:** وضع الخطوط العريضة للمخطط التوجيهي.
- **المرحلة الرابعة:** تنفيذ البرنامج العملي للتهيئة السياحية (2008-2015).
- **المرحلة الخامسة:** متابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتقييم الأداء.

ثالثا: الأهداف الرئيسية للمخطط:

- جعل السياحة محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي.
- تعزيز التأثير الإيجابي للقطاع السياحي على باقي القطاعات.
- تحقيق التوازن بين التنمية السياحية والحفاظ على البيئة.
- تثمين التراث الثقافي والريفي والأثري لضمان تنمية سياحية مستدامة.

المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان:

تتضمن الدراسة في هذا المطلب تقديرا لمعامل هيرفندل-هيرشمان للتنويع الاقتصادي للمتغيرات التالية وهي القيمة المضافة الاجمالية للقطاعات الرئيسية في النشاط الاقتصادي، والصادرات خارج المحروقات، باعتبارهم مؤشرات توضح لنا واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر. "ويعتبر مؤشر هيرفندل- هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما لقياس التنويع الاقتصادي في تركيبة وبنية ظاهرة ما. ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الايرادات الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال، وقد استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، وعبر عنه بالصيغة التالية"[1]:

[1] سواحلية ايمان، قايدي خميسي، ملالة ايمان (2025)، **دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2023)** مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 16، العدد 1، ص: 104.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

مؤشر هيرفندال-هيرشمان Hحيث:

N: عدد النشاطات.

Xi: قيمة المتغير في النشاط

H: القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات. حيث تتراوح قيمته بين (0-1)، فاذا كانت قيمته تساوي الصفر، دل ذلك أن هناك تنوع كامل في الاقتصاد، وإذا كان يساوي الواحد دل ذلك على أن التنوع معدوم، يعنى ذلك كلما اقتربت قيمته من الواحد دل ذلك على ضعف التنويع الاقتصادي.

أ. تقييم التنويع الاقتصادي في القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2000-2022):

ان التنويع الاقتصادي في القيمة المضافة الاجمالية في الجزائر يعتمد في توزيعه على سبعة قطاعات تساهم فيه وهي: قطاع المحروقات، قطاع الفلاحة والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع والاتصالات والنقل، وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة خارج المحروقات. ويبين لنا الجدول (2-6) يبين لنا قيمة مؤشر هيرفندل-هيرشمان للفترة (2000-2022).

الجدول رقم (2-6): مؤشر هيرفندل-هيرشمان لتنويع الاقتصاد في الجزائر للفترة(2000-2022)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قيمةH.H	0,24844812	0,1846084	0,16872149	0,20258459	0,22540323	0,307398632
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمةH.H	0,31795495	0,29675093	0,32874214	0,15130414	0,19824243	0,23155062
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمةH.H	0,24801085	0,14611048	0,11144467	0,11144467	0,01797853	0,03228327
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	
قيمةH.H	0,05380679	0,03024173	0,00669853	0,04813692	0,13507639	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (2-1).

يتضح لنا من الجدول(2-6) أن قيم مؤشر هيرفندل-هيرشمان قد أخذت في التصاعد خلا الفترة 2000-2008 حيث سجلت قيمته بـ 0.24844812 في سنة 2000، ثم ارتفعت الى 0.32874214 في سنة 2008 ودلك يدل على عدم حدوث تنويع في الاقتصاد وتوجهه نحو التركز، وذلك راجع الى زيادة نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، بعد ذلك نلاحظ أن قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان قد انخفضت الى 0.15130414 في سنة 2009 نظرا لتراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الاجمالي، بسبب انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وليس بسبب حدوث تنويع في الاقتصاد الجزائري، حيث بلغ سعر برميل النفط 74.39 دولار أمريكي في سنة 2009، ثم نلاحظ أن قيمة المؤشر ارتفعت قليلا ما بين الفترة 2010-2012، بسبب الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط العالمية مرة أخرى، حيث بلغ سعر النفط مبلغ 125.88 دولار أمريكي في سنة 2012، مما كان لهذا الارتفاع التأثير الإيجابي في مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية. أما في سنة 2014 والى غاية سنة 2022 نلاحظ أن قيمة المؤشر انخفضت لتصل في سنة 2020الى 0.00669853 وذلك بسبب تراجع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، فقد بلغ سعر البرميل الواح للنفط 43.80 دولار أمريكي في سنة 2020. من خلال ما سبق وبإجراء مقارنة لقيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان نجد أن هذه القيم قد أخذت منحنا تصاعديا في الفترة 2000-2012، مما يدل على أن قطاع المحروقات قد كان يساهم وبشكل كبيرا جدا في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، بينما في الفترة 2013-2022 قان قيم المؤشر قد أخذت منحنا تنازليا وهذا يدل على زيادة نسب مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، مما يشير الى حدوث تنويع اقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. والشكل (2-3) الموالي يوضح لنا تطور قيمة مؤشر هيرفدمان-هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2022).

الشكل رقم (2-3): مؤشر هيرفيدمان- هيرشمان لتنويع الاقتصاد في الجزائر للفترة(2000-2022)

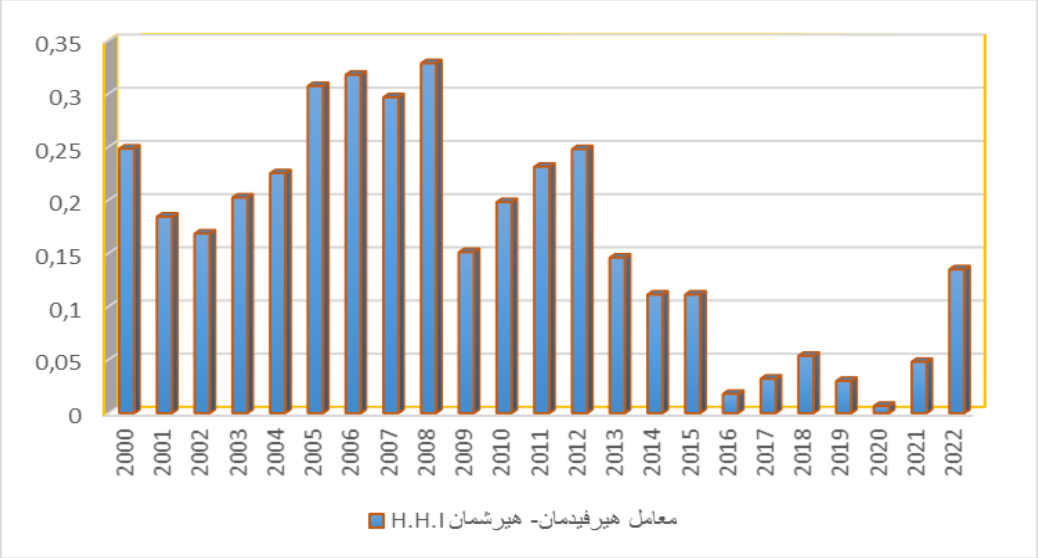

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-6)

يتضح من خلال الشكل (2-3) أن قيمة معامل هيرفيدمان – هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر عرف اتجاها تصاعديا خلال الفترة2000 -2008، حيث وصلت الى 0.32874214 في سنة 2008، مما يعني زيادة الاعتماد والتركيز في تكوين القيمة المضافة الاجمالية على قطاع المحروقات الذي يعتبر المحرك الوحيد للاقتصاد في تلك الفترة، وضعف مساهمة باقي القطاعات الرئيسية الأخرى في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، وهذا ما يدل على أنه لم يحدث تنويع في الاقتصاد بسبب الضعف في تطبيق الأهداف والبرامج المسطرة من طرف الدولة من خلال السياسة التنموية(2000-2009) التي رسمتها الدولة للنهوض بالاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

غير أنه وابتداء من سنة 2009 نلاحظ أن قيمة مؤشر هيرفيدمان- هيرشمان شهدت اتجاها تنازليا حيث بلغت 0.00669853 في سنة 2020، من جهة بسبب تراجع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية خاصة في سنة 2016 حيث بلغ سعر النفط 47.16 دولار أمريكي للبرميل الواحد، و قليل الاعتماد على قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، ومن جهة أخرى الارتفاع في مساهمة باقي القطاعات الرئيسية الأخرى في تكوين القيمة المضافة الاجمالية، وهذا ما يدل على أنه قد حدث تنويع في الاقتصاد الجزائري. بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة لتنويع مصادر الدخل، لترفع قيمة المؤشر مرة أخرى في سنة 2022 وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة الاجمالية بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

ب. التنويع الاقتصادي في قطاع الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022):

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير هيكلي في بنية الصادرات، لأنها تعتبر المحرك والمحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي وهذا التغيير يجب أن يكون في تنويع النشاطات الإنتاجية (المواد الغذائية، المواد الأولية والمواد نصف مصنعة، والتجهيزات الصناعية والفلاحية، والسلع الاستهلاكية بالإضافة الى النفط)، وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المحلية من جهة، والقدرة على منافسة السلع الأجنبية من جهة أخرى.

1- هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022):

تكمن أهمية الصادرات في ابراز مدى تنوع نشاط القطاعات الاقتصادية، وتلعب كذلك دورا هاما في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، كما أن لها فعالية كبيرة في العلاقات الاقتصادية للدول، وهي أداة حيوية من حيث استقطاب العملة الصعبة مما جعلها ذات تأثير كبير في ميزان المدفوعات، حيث لجأت العديد من الدول الى تنويع صادراتها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات[1]، ومنه سنحاول التعرف على هيكل الصادرات الجزائرية للفترة(2000-2022) كما يوضحه الجدول الموالي:

[1] فضيلة زواوي (2016)، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائروإجراءات ترقيتها**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد2 ص: 378.

الجدول رقم (2-7): تطور هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	صادرات المحروقات	النسبة	صادرات خارج المحروقات	النسبة	الصادرات الاجمالية	النسبة
2000	21 061	97	590	3	21 651	100
2001	18 531	97	560	3	19 091	100
2002	18 109	97	605	3	18 714	100
2003	23 993	98	475	2	24 468	100
2004	31 550	98	667	2	32 217	100
2005	45 588	98	746	2	46 334	100
2006	53 608	98	1 132	2	54 740	100
2007	59 605	98	980	2	60 585	100
2008	77 194	98	1 386	2	78 580	100
2009	44 415	98	766	2	45 181	100
2010	56 121	98	967	2	57 088	100
2011	71 661	98	1 227	2	72 888	100
2012	70 584	98	1 153	2	71 737	100
2013	63 663	98	1 050	2	64 713	100
2014	58 362	97	1 634	3	59 996	100
2015	33 081	96	1 485	4	34 566	100
2016	27 918	95	1 397	5	29 315	100
2017	33 202	96	1 367	4	34 569	100
2018	38 929	95	2 249	5	41 178	100
2019	33 255	94	2 079	6	35 334	100
2020	20 022	91	1 916	9	21 938	100
2021	34 137	88	4 579	12	38 716	100
2022	**59 711**	**91**	**5 978**	**9**	65 689	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

يوضح لنا الجدول (2-7) أن قيم صادرات قطاع المحروقات للفترة (2000-2022) قد بلغت 98 بالمئة في أغلب السنوات من مجموع الصادرات الكلية، حيث بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بمبلغ 77194 مليون دولار أمريكي بنسبة 98%بسبب انتعاش أسعار النفط في السوق العالمية، حيث بلغ سعر النفط 116.90 دولار أمريكي، بعدما كانت 21061 مليون دولار أمريكي في سنة 2000 وبنسبة قدرها 97%، ثم أخذت هذه النسبة منحنا تنازليا، حيث بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2021 بنسبة 88% بمبلغ 34137 مليون دولار أمريكي، نظرا لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية بداية من الربع الأخير لسنة 2008 بسبب الأزمة العالمية للنفط، حيث بلغ سعر النفط 43.80 دولار أمريكي للبرميل الواحد في سنة 2020. في حين أن نسب مساهمة الصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2022) فقد كانت ضعيفة جدا حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2021 بنسبة 12%، أي بميلغ 4579 مليون دولار أمريكي مما يدل على أن الصادرات خارج المحروقات لم تحرز أي تحسن ملحوظ خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2021 و 2022 (12% و 9% على التوالي) ما نستنتجه مما سبق هو أن عملية تنويع الصادرات في الجزائر لم تحقق المأمول وهي ضعيفة كثيرا، وأن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرئيسي من حيث نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي فهو يمثل ما قيمته 98% من اجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- تقييم التنويع الاقتصادي في الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022): تم حساب مؤشر التنويع الاقتصادي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2022) وفق الصيغة السابقة لمعامل هيرفندال-هيرشمان والجدول رقم (2-8) يوضح لنا قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (2000-2022).

الجدول رقم (2-8): قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (2000-2022)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
H.H.I	0,908263999	0,901363112	0,891466056	0,934375521	0,930061424
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
H.H.I	0.945479234	0.93140879	0.945226954	0.940320418	0.942614438
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
H.H.I	0.94266566	0.943016985	0.945572884	0.945059524	0.908314834
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
H.H.I	0.856611516	0.84136464	0.867766192	0.818909403	0.805386055
السنة	2020	2021	2022		
H.H.I	0.716047654	0.623157389	0.704805548		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (2-7)، ومخرجات برنامجExcel .

يبين لنا الجدول رقم (2-8) أن قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان قريبة من الواحد الصحيح مما يدل على أن الصادرات في الجزائر ضعيفة وضئيلة جدا، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل شبه كلي على قطاع المحروقات في عملية التصدير في معظم فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيم المؤشر متقاربة جدا ولم يطرأ عليها أي تغيير خصوصا في سنة 2008 و 2014 بالرغم من انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية خلال هتين السنتين، ماعدا في سنة 2021 حيث نلاحظ أن قيمة المؤشر بلغت أقل قيمة لها بـ 0.623157389 وهي كذلك تعتبر قريبة من الواحد الصحيح، وهذا دليل قاطع على أن التنويع في الصادرات الجزائرية ضعيف جدا وشبه معدوم. والشكل رقم (2-4) يبين لنا تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (2000-2022).

الشكل رقم (2-4): تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات للفترة (2000-2022)

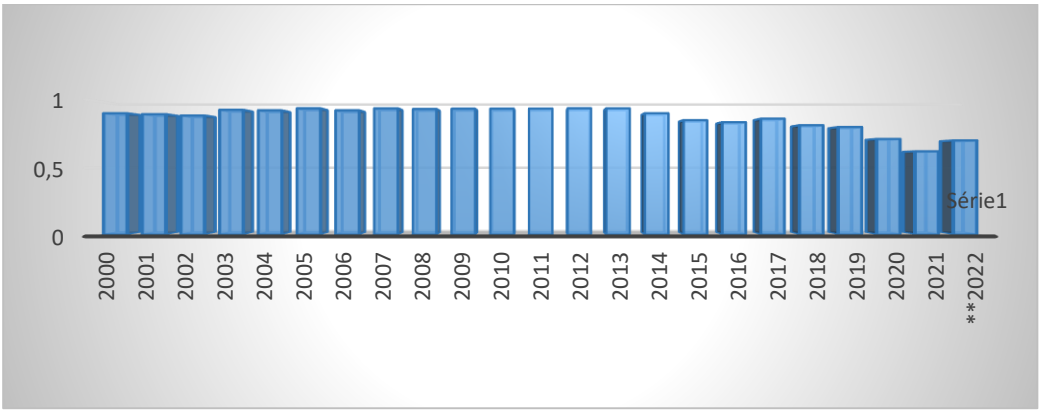

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8)

نلاحظ من الشكل رقم (2-4) أن قيم مؤشر هيرفندال-هيرشمان قد قاربت الواحد الصحيح في أغلب السنوات، وهذا ما يفسر أن عملية التنويع في الصادرات الجزائرية معدومة، وأن صادرات المحروقات في الجزائر هي المساهم الرئيسي وبنسبة تصل الى 98% من اجمالي الصادرات الجزائرية وعليه فان" الانخفاض المستمر في أسعار النفط في السوق الدولية في سنة 2014 و طوال سنة 2015 ، حيث بلغ المتوسط السداسي لسعر النفط 58.23 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2015، و47.24 دولار أمريكي للسداسي الثاني من نفس السنة، قد أدى الى انخفاض كبير في قيمة الصادرات النفطية مقارنة بتلك المسجلة في 2014 بنسبة 43.4% ، حيث تراجعت الصادرات من المحروقات من 58.46 مليار دولار أمريكي في 2014 الى33.08 مليار دولار أمريكي فقط في 2015، أما الصادرات خارج المحروقات، فان مستوياتها ظلت ضعيفة وبعيدة عن المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي، حيث تراجعت هذه الصادرات في 2015 مسجلة 10.48 مليار دولار أمريكي مقابل 1.67 مليار دولار أمريكي في 2014، مما يحتم على الدولة البحث على وسائل وطرق أخرى لإيجاد حل يمكنها من تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات"[1].

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي لسنة 2015**، ص: 60،

المبحث الثاني: آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر والتوصيات المستقبلية

ان التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية للجزائر للخروج من التبعية للمحروقات، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وماهي التوصيات اللازمة لتحقيقه.

المطلب الأول: السيناريوهات المستقبلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى أهم السيناريوهات المستقبلية والإجراءات الاستعجالية المتخذة لتنويع الاقتصادي في الجزائر.

أ. الإجراءات العاجلة المتبعة لتنويع الاقتصاد في الجزائر[1]:

في عام 2016 تبنّت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي، حيث خضعت هذه الوثيقة للمراجعة والمصادقة من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية من العام نفسه. ويرتكز هذا النموذج على نهج متجدد للسياسة المالية، إلى جانب رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول نحو قطاعات أكثر استدامة.

وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة (2020-2030):

- يهدف المسار الاقتصادي الجديد إلى تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي غير المرتبط بالمحروقات بمعدل سنوي يبلغ 6.5% خلال الفترة 2020-2030. كما يسعى إلى زيادة كبيرة في دخل الفرد، مع مضاعفته بمقدار 2.3 مرة.

ومن بين الأهداف الرئيسية أيضا:

- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة من5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.
- تحديث القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي وتعزيز إمكانات التصدير.
- تحقيق تحول طاقوي، من خلال خفض معدل نمو استهلاك الطاقة السنوي من 6% في عام 2015 إلى 3% سنويًا بحلول عام 2030.
- تنويع الصادرات لدعم تمويل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ولبلوغ هذه الأهداف، تم تبني رؤية طويلة المدى لجعل الجزائر قوة اقتصادية ناشئة، عبر تحول هيكلي يمتد لعقدٍ من الزمن، وينقسم إلى ثلاث مراحل:

---

[1] جحنين كريمة، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)**،(2020-2021) أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، ص: 131-135.

1-مرحلة الإقلاع (2012-2019): تهدف إلى زيادة مساهمة مختلف القطاعات في القيمة المضافة، وتعزيز إطار الاقتصاد الكلي والميزانية

على المدى المتوسط (2018-2019). وتتم هذه المرحلة في ظل تحديات مالية تتطلب اتخاذ تدابير صارمة، تشمل تطوير خطط للتدفق النقدي وضبط الإنفاق

2-المرحلة الانتقالية (2020-2025): تسعى هذه المرحلة إلى الاستفادة من القدرات الاقتصادية غير المستغلة ومعالجة التأخر في النمو. وتشمل تصحيح المسار الاقتصادي، من خلال تحديث القطاع الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، ودعم التحول الطاقوي لتقليل الاعتماد على المحروقات، عبر خفض استهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقة بديلة. هذه الرؤية تمثل خارطة طريق طموحة تهدف إلى تحقيق تحول اقتصادي شامل يعزز الاستدامة والتنافسية على المدى الطويل..

3-مرحلة الاستقرار أو الالتقاء (2026-2030): مع نهاية هذه المرحلة، يكون الاقتصاد الوطني قد استنفد قدراته الاستدراكية المتراكمة، مما يسمح لمختلف مؤشراته الاقتصادية بتحقيق الاستقرار والتوازن، وتُعرف هذه المرحلة وفقًا للوثيقة الوزارية، بمرحلة التثبيت، حيث يتم توحيد الرؤى الاقتصادية لضمان استدراك شامل للسياسات السابقة وتعزيز استدامة النمو..

ب. السبل المعتمدة لتجسيد هذا النموذج الاقتصادي الجديد:

1-تعزيز الديناميكية القطاعية:

يتطلب التنويع الاقتصادي تطوير قطاعات جديدة قادرة على تعويض الدور التقليدي لقطاعي المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مما يستلزم تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ،كما يستهدف قطاع الصناعة غير النفطية تحقيق مساهمة تصل الى 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030، عن طريق زيادة القيمة المضافة الصناعية بوتيرة معتبرة، بينما من المتوقع تراجع معدل نمو القطاعات الأخرى بين 6.5 بالمئة و 7.4 بالمئة لصالح قطاع الخدمات، في حين أن قطاع الأشغال العمومية ستتراجع لصالح الصناعات الذكية، التي يتوقع أن تنمو بـ 1.7 بالمئة خلال الفترة المرجعية.

2-تعزيز نظام الاستثمار:

يرتكز التحول الهيكلي على ربط النمو في القطاعات غير النفطية بزيادة إنتاجية رأس المال المستثمر، ما يتطلب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل، لضمان تحقيق نمو اقتصادي أعلى دون زيادة كبيرة في معدل الاستثمار الكلي. يشمل ذلك توجيه الاستثمارات نحو كل من القطاعين العام والخاص، مع إدخال تعديلات تدريجية على ميزانية الدولة اعتبارًا من عام 2025، تهدف إلى خفض نفقات التجهيز المسجلة، شرط تنفيذ نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام و الخاص. لتحقيق ذلك سيتم التركيز على:

- ❖ تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات ذات القدرة على توليد النمو.
- ❖ تعزيز التحول التكنولوجي عبر دعم الروابط بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، لضمان نقل المعرفة والابتكار الصناعي. يهدف هذا النهج إلى تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد، من خلال تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الإنتاجية، ودعم الابتكار، مما يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر قدرة على التنافسية والتكيف مع التغيرات العالمية.

3-الاستدامة الخارجية:

تمثل الاستدامة الخارجية تحديًا رئيسيًا في ظل الإطار الاقتصادي الجديد الذي يتميز بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات ستظل الواردات مرتبطة بوتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، المتوقع أن يسجل قطاع المحروقات معدل نمو سنوي قدره 6.5 بالمئة، خلال السنوات الأولى من التحول الاقتصادي، بينما سيشهد قطاع المحروقات نموا بنحو 3 بالمئة نظرا لأن الصادرات غير النفطية لن تكون جاهزة لتحقيق نمو مستدام الا بعد فترة معينة، وسيتم تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، مما يتيح توفير فائض من الطاقة الأحفورية قابل للتصدير.

ج. سياسات مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري: إن من بين الإجراءات المهمة التي يجب على الدولة اتخاذها لتحقيق التنويع الاقتصادي نذكر:

1. تحويل نموذج النمو :ينبغي على السلطات الانتقال من النموذج الاقتصادي الذي تقوده الدولة والمعتمد على الهيدروكربونات، إلى نموذج أكثر تنوعًا يعتمد بشكل أكبر على القطاع الخاص.

2. **إصلاح المالية العامة** :يتطلب ذلك تعبئة إيرادات إضافية من قطاع الهيدروكربونات، من خلال تقليص الإعفاءات الضريبية، وتعزيز التحصيل الضريبي، وضبط النفقات الجارية، بالإضافة إلى تقليص الاستثمار العام مع تحسين كفاءته، وتعزيز الإطار المالي للدولة.

3. تنويع القطاعات الاقتصادية :يجب التركيز على الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز القطاع الزراعي لخلق فرص عمل وزيادة الإنتاج في مختلف المنتجات. كما يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال قطاعات أخرى مثل الصناعات الغذائية، والهندسة والاستشارات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى السياحة المحلية.

4. **تحسين مناخ الأعمال** :وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، تراجعت الجزائر في ترتيب بيئة ممارسة الأعمال عالميًا من المرتبة 161 في عام 2015 إلى المرتبة 163 في عام 2016، مما يستدعي اتخاذ إجراءات لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات.

في ظل انهيار أسعار النفط، أصبح التنويع الاقتصادي في الجزائر ضرورة ملحة. ففي عام 2017، تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 156 من أصل 189 اقتصادًا عالميًا. لذا، يتعين على الحكومة تعزيز بيئة الأعمال من خلال وضع سياسات صناعية وتجارية ملائمة، وإزالة العقبات البيروقراطية، لا سيما تلك التي تواجه الشركات الناشئة. وفي المقابل، يجب على القطاع الخاص المشاركة بفعالية في المبادرات الحكومية، وأخذها بعين الاعتبار عند وضع استراتيجياته للمساهمة في تنويع الاقتصاد. بالإضافة الى السياسات التالية[1]:

-إصلاح الإطار الحكومي الاقتصادي لتحقيق التنويع والتنمية المستدامة

5. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية: القضاء على الرشوة والفساد الإداري، وتحسين آليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان في مراقبة المال العام.

6. دعم حقيقي للقطاع الخاص وتوسيع مجالات الاستثمار: تشجيع الدخول في قطاعات جديدة عبر إنشاء مناطق حرة، وتخفيف القيود القانونية المرهقة، بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية مشجعة للصادرات.

7. تعزيزدورالمؤسسات المالية في دعم التنمية الاقتصادية: إنشاء هيئات متخصصة لتشجيع الصادرات، تسهيل التمويل من قبل البنوك، وتوجيه المؤسسات نحو القطاعات التي تساهم في تنويع الاقتصاد وتحسين أدائها.

8.إصلاح سياسات التشغيل لمواجهة التحديات المالية والتوظيفية: تبني مقاربات جديدة لسوق العمل، إصلاح السياسات التشغيلية لتشجيع التوظيف الرسمي، وتحفيز إدماج الشباب في الاقتصاد، مع توفير الدعم المناسب لدمج المؤسسات غير الرسمية في الدورة الاقتصادية.

9. ترشيد الإنفاق العام: ضمان الاستغلال الأمثل للموارد، وتوزيعها وفق الأولويات الوطنية، لتحقيق التوازن بين الاستثمارات في رأس المال البشري والقطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

بهذا النهج، يمكن للحكومة تعزيز التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر

لعل من أهم العوامل التي تكبح وتحد من عملية تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر نذكر العوامل التالية:

أ. ضعف القطاع الخاص: يُعدّ القطاع الخاص الركيزة الأساسية لتحقيق نشاط اقتصادي فعّال يعتمد على إنتاج الثروة وتوفير فرص العمل، مما يساهم في خلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية طويلة الأمد، يتماشى معها النشاط الاقتصادي. وتشير مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، رغم تباين توجهاتها، إلى أن القطاع الخاص، عند توافر بيئة ملائمة وداعمة لنشاطه، يُشكل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

[1] أسماء باللعما، عبد الحميد بالبالي (2024)، **تشخيص و اقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط-إشارة الى الجزائر-**، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 1، ص: 29.

كما يُعدّ نمو القطاع الخاص في أي دولة مؤشرًا على مدى تنوع اقتصادها، حيث تعكس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مدى التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، فإن مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لا تزال محدودة جدًا، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة[1].

ب. الاعتماد على قطاع المحروقات: يهيمن قطاع المحروقات في الجزائر على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أو من حيث حجم الصادرات والإيرادات. وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على العائدات البترولية إلى جعلها المصدر الأساسي لتمويل النفقات العامة للدولة.

إلا أن التقلبات المستمرة في الأسواق العالمية وعدم استقرار أسعار النفط فرضا تحديات كبيرة على الجزائر، ما دفعها إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة لتجنب العجز المالي. وفي هذا السياق، أصبحت الحاجة ملحة لاعتماد سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، لضمان استدامة الاقتصاد وتحقيق توازن مالي أكثر استقرارًا[2]

ج. ضعف التنويع الصناعي: يُعتبر القطاع الصناعي المحرك الاقتصادي الثاني بعد قطاع الزراعة في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية للإيرادات الريعية. ويأتي ذلك في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها العمود الفقري للصناعة في أي دولة.

إلا أن تطوير هذا القطاع يواجه تحديات عدة، أبرزها نقص العقار الصناعي، وهو أحد العوائق الرئيسية التي تعترض المستثمرين. وعلى الرغم من ذلك، فقد أحصت وزارة الصناعة ما يقارب 180 مليون متر مربع من العقارات الصناعية غير المستغلة، وأرجعت السبب الرئيسي لهذا الوضع إلى غياب استراتيجيات توزيع عادل لهذه الأراضي بين المستثمرين الخواص. كما يتعين على المؤسسات الاقتصادية الوطنية تعزيز قدرتها التنافسية في إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، وذلك خارج نطاق قطاع الطاقة وملحقاته، مثل الصناعات البتروكيماوية[3].

د. ضعف التنويع في قطاع الفلاحة[4]: ساهم القطاع الفلاحي بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مما يجعله قطاعًا استراتيجيًا يلعب دورًا هامًا في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث الإنتاج أو الصادرات. ورغم الجهود المبذولة لا يزال هذا القطاع يعاني من تحديات كبيرة تؤثر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات.

---

[1] علي صولي (2023)، مرجع سبق ذكره، ص:

[2] سمية عراب (2021)، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[3] قريجيج بن علي، زايري بلقاسم (2017)، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 الى 2015)**، ص: 248-249.

[4] عبد الصمد سعودي (2019)، **التنويع الاقتصادي لمجابهة الأزمات النفطية في الاقتصاد الجزائري-دراسة تطبيقية نموذج التنويع هيرشمان-هيرفندال-**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 2، ص: 17.

كما أن الأداء غير المستقر للقطاع الفلاحي انعكس سلبًا على فعالية البرامج الاستثمارية الموجهة إليه، حيث أدت بعض البرامج إلى انخفاض الإنتاجية، مما أثر على الأمن الغذائي. ويُعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من المجالات التي تتطلب استراتيجيات تمويل ملائمة لتطويره وضمان استدامته. ومن هذا المنطلق، أطلقت الدولة برامج دعم، مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية (PNDA)، بهدف تعزيز الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، مع التركيز على زيادة المساحات المزروعة ودعم المزارعين من خلال سياسات تحفيزية واستثمارات مستدامة.

هـ. ضعف السياسة الجبائية: على الرغم من اعتماد سياسة جبائية قائمة على توسيع الإعفاءات والتخفيضات الضريبية في القطاع الصناعي خارج مجال المحروقات، لا تزال مساهمة هذا القطاع ضعيفة ولم تحقق النتائج المرجوة. ويعود ذلك أساسًا إلى عدم استقرار قوانين الاستثمار والسياسات الجبائية المرتبطة به.

بناءً على ما سبق، يمكن تأكيد صحة الفرضية الأولى، التي تفيد بأن السياسة الجبائية تلعب دورًا رئيسيًا في تحفيز وتوجيه مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي. كما يمكن تأكيد صحة الفرضية الثانية، والتي تنص على أن تنويع أدوات السياسة الجبائية، سواء من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية أو عبر فرض رسوم جديدة على سلع محددة، يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي الوطني[1].

و. ضعف القطاع السياحي: يرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي الى مايلي[2]:

1.ضعف الترويج للمنتجات السياحية:

- ❖ غياب رؤية واضحة لتثمين المواقع السياحية الجزائرية، مع نقص في صيانتها وتطويرها.
- ❖ عدم توفر عناصر جذب متميزة قادرة على إبراز الهوية السياحية الوطنية.
- ❖ ضعف التنسيق بين الجهات المعنية وعدم انسجام القرارات مع متطلبات الواقع الميداني.

2.نقص التأهيل المهني: وذلك بسبب:

- ❖ تدني مستوى تأهيل ومهنية العاملين في قطاع السياحة، خاصة في المؤسسات الفندقية والخدمات السياحية.
- ❖ عدم ملاءمة برامج التكوين لمتطلبات السوق السياحي ولتقديم خدمات بجودة عالية.

3.ضعف الهياكل السياحية: على اثر:

- ❖ نقص الطاقة الاستيعابية للمرافق السياحية وافتقارها للجودة المطلوبة.

---

[1] زنات سمير، بوتيارة عنتر (2021)، **السياسة الجبائية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 6، العدد 1، ص: 558.

[2] ضبف أحمد، عزوز أحمد (2018)، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 19، ص29.

- ❖ تدهور البنية التحتية للفنادق وغلاء تكاليف الإقامة مقارنةً بالدخل المحلي.
- ❖ استيفاء نسبة ضئيلة من الفنادق (10٪ فقط) للمعايير الدولية المعتمدة.

4. تردي جودة الخدمات السياحية: وذلك بسبب مايلي:

- ❖ غياب معايير النظافة والصيانة في الفضاءات السياحية العامة والخاصة.
- ❖ ضعف الخدمات الترفيهية وقلة المبادرات التي تسلط الضوء على المنتجات المحلية.

5. قصور في التسويق الرقمي: من خلال:

- ❖ محدودية المواقع الإلكترونية السياحية، مع التركيز المفرط على الترويج للسياحة الصحراوية والثقافية فقط.
- ❖ صعوبة مواكبة التطورات الرقمية والاعتماد المتزايد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

6. ضعف البنية التحتية المالية:

- ❖ نقص وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك والمرافق السياحية، ما يعيق العمليات المالية للسياح.
- ❖ قيود قانونية تحول دون تسهيل المعاملات المالية المتعلقة بالسفر والاستقبال السياحي.

7.معوقات الاستثمار السياحي:

- ❖ مشكلات مرتبطة بالعقار السياحي وتعقيدات إدارية وبيروقراطية تعطل المشاريع الاستثمارية.
- ❖ تفشي الفساد، وضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين، مع صعوبات في تمويل المشاريع السياحية.

المطلب الثالث: مقترحات لتعزيز التنويع الاقتصادي والتقليل من التبعية للنفط

فيما يلي نسرد مجموعة من المقترحات والاجراءات للخروج من التبعية لقطاع المحروقات والتحول نحو تنويع اقتصادي فعال:

أ. تطوير القطاعات الصناعية والتحويلية: عن طريق:

- ❖ تشجيع الصناعات التحويلية بدل تصدير المواد الخام كما هي. مثلًا، بدل تصدير الغاز، يمكن الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية لإنتاج البلاستيك والأسمدة.
- ❖ تحفيز الصناعة الميكانيكية والإلكترونية، مثل تصنيع السيارات، التجهيزات الكهربائية، والمنتجات التكنولوجية.

ب. تعزيز القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي: من خلال:

- ❖ توسيع الرقعة الزراعية عبر استصلاح الأراضي الصحراوية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

- ❖ تطوير الصناعات الغذائية لتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع قابلة للتصدير، مثل التمور، زيت الزيتون، والمشروبات.
- ❖ تشجيع الزراعات الاستراتيجية مثل القمح، الذرة، والقطن لتقليل الاستيراد.

ج. دعم ريادة الأعمال والابتكار: من خلال:

- ❖ تمويل الشركات الناشئة خاصة في مجال التكنولوجيا، الطاقات المتجددة، والخدمات الرقمية.
- ❖ تطوير أنظمة حاضنات الأعمال لتسهيل إنشاء شركات جديدة وتقليل الإجراءات البيروقراطية.
- ❖ تعزيز ثقافة الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لدفع عجلة الاقتصاد الرقمي.

د. الاستثمار في السياحة: عن طريق:

- ❖ تطوير السياحة الصحراوية والبيئية في تمنراست، جانت، والهقار.
- ❖ تحسين البنية التحتية السياحية مثل الفنادق، المواصلات، والترويج الرقمي للوجهات السياحية.
- ❖ تسهيل التأشيرات الإلكترونية لجذب السياح الأجانب.

٥.الطاقات المتجددة والتصنيع الطاقوي: عن طريق:

- ❖ استغلال الطاقة الشمسية والريحية خاصة في الجنوب الجزائري.
- ❖ تحفيز صناعة الألواح الشمسية والبطاريات بدل استيرادها من الخارج.
- ❖ تطوير الهيدروجين الأخضر كطاقة نظيفة للتصدير.

و. تحسين مناخ الاستثمار والقطاع المالي: من خلال:

- ❖ إصلاح النظام البنكي لتسهيل القروض والاستثمارات.
- ❖ جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال قوانين أكثر مرونة وتحفيزات ضريبية.
- ❖ تطوير سوق الأوراق المالية لدعم تمويل المشاريع الكبرى.

ي. تعزيز التجارة والصادرات: عن طريق:

- ❖ فتح الأسواق الإفريقية من خلال اتفاقيات تجارة حرة مع دول الجوار.
- ❖ التركيز على تصدير المنتجات المحلية مثل الصناعات الغذائية، الأدوية، والإلكترونيات.
- ❖ تحسين اللوجستيات والموانئ لجعل الجزائر مركزًا تجاريًا بين أوروبا وإفريقيا.

ك. إصلاح التعليم والتكوين المهني: وذلك من خلال:

- ❖ تطوير المناهج الدراسية: لتلبية احتياجات السوق المحلية والدولية.
- ❖ تعزيز التكوين المهني في مجالات الصناعة، الفلاحة، والخدمات الرقمية.
- ❖ تشجيع البحث العلمي والابتكار من خلال شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص.

خلاصة الفصل

التنويع الاقتصادي في الجزائر ضرورة ملحة لتقليل التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق تنمية مستدامة. يمكن تحقيق ذلك عبر تطوير الصناعة التحويلية، وتعزيز الزراعة والصناعات الغذائية، والاستثمار في الطاقات المتجددة .كما يجب دعم ريادة الأعمال والابتكار، وتحفيز القطاع السياحي، وتحسين مناخ الاستثمار والتجارة. إصلاح التعليم والتكوين المهني ضروري لتوفير كفاءات تلبي احتياجات الاقتصاد المتنوع. تتطلب هذه الاستراتيجيات إصلاحات عميقة وإرادة سياسية قوية لتحقيق تحول اقتصادي ناجح.

الخاتمة

الخاتمة

لقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول التنويع الاقتصادي الذي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو المستدام والحد من مخاطر الاعتماد على قطاع واحد، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية على غرار الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، وبعد معالجة مختلف جوانب الإشكالية المطروحة، وتحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى تشخيص الوضع الراهن واستقراء التحديات المستقبلية، فقد توصلنا إلى عدد من النتائج المهمة سيتم عرضها على النحو التالي:

1. نتائج اختبار الفرضيات: انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سنحاول اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها مسبقا كإجابات على تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى :لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل مفرط على قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية. أكدت النتائج استمرار الاعتماد شبه الكلي للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات مما يدعم الفرضية الأولى، ويبرز محدودية فعالية الجهود المبذولة حتى الآن لتنويع الاقتصاد.

الفرضية الثانية: إن محدودية نتائج التنويع الاقتصادي في الجزائر تعود إلى جملة من التحديات البنيوية، أبرزها ضعف مناخ الاستثمار وغياب التنسيق بين السياسات القطاعية. أظهرت نتائج الدراسة وجود معوقات بنيوية حالت دون تحقيق نتائج ملموسة لمختلف برامج وآليات التنويع الاقتصادي، مما يدعم صحة الفرضية الثانية للدراسة، ويبرز الحاجة الملحة لإصلاحات مؤسسية، خاصة فيما يتعلق بمناخ الأعمال وتنسيق السياسات الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: إن تعزيز مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر مستقبلا يتطلب تبني إصلاحات هيكلية شاملة وتحفيز الاستثمار المنتج إلى جانب تفعيل دور القطاع الخاص. فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، فقد خلُصت الدراسة إلى أن تحقيق تنويع اقتصادي فعلي ومستدام في الجزائر لا يمكن أن يتم دون إصلاحات هيكلية عميقة تشمل تحديث الإدارة، دعم الاستثمار المنتج، تمكين القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية، وهو ما يتوافق مع مضمون الفرضية ويؤكد صحتها.

النتائج العامة للدراسة: من أهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- **التنويع الاقتصادي ليس رفاهية، بل ضرورة وجودية للجزائر لتجنب مخاطر التبعية للنفط وضمان مستقبل مستقر للأجيال القادمة، فبدون تحول جذري نحو اقتصاد متنوع وإنتاجي، ستظل البلاد أسيرة تقلبات السوق العالمية وعرضة للأزمات المتكررة.**
- استمرار الهيمنة شبه الكاملة لقطاع المحروقات على الصادرات وتكوين الناتج المحلي.
- ضعف الانسجام بين السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية.

- ❖ بالرغم من البرامج الضخمة التي سطرتها الدولة الجزائرية، وحجم التمويل المالي التي خصصته خلال سنوات الا أن القطاع الزراعي والصناعي، والسياحي، لم يشهدوا تحسنا في المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي، واستمرار اعتماد الصادرات على المحروقات بشكل كبير.
- ❖ يتعين على الحكومة الجزائرية التحرك وبسرعة، في انتهاج برامج وسياسات تنموية فعالة، للانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط كمصدر وحيد، الى اقتصاد متنوع، وبالاعتماد على التجارب الدولية الرائدة السابقة في هذا المجال.

3. المقترحات: من خلال النتائج التي تم التوصل اليها، يتم تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تعزز فرص نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي تتمثل فيما يلي:

- ❖ تحسين مناخ الأعمال عبر تبسيط الإجراءات وتشجيع ريادة الأعمال.
- ❖ الاستثمار في التعليم والبحث العلمي لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- ❖ تعزيز التصنيع المحلي والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي.
- ❖ تطوير البنية التحتية لجذب الاستثمارات في قطاعات غير نفطية.
- ❖ الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للجزائر لتصبح مركزًا لوجستيًا وتجاريًا إقليميًا.
- ❖ دعم الابتكار وسرعة تبني التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ تبسيط الإجراءات الإدارية.
- ❖ تطوير قطاعات واعدة مثل: الصناعة التحويلية، الزراعة والصناعات الغذائية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي والخدمات الذكية.
- ❖ اشراك القطاع الخاص كفاعل رئيسي في عملية التنويع الاقتصادي.
- ❖ التركيز على الجودة والكفاءة بدلاً من الكم في البرامج التنموي.
- ❖ استغلال المزايا التنافسية الحقيقية للاقتصاد الجزائري.
- ❖ تكامل السياسات الاقتصادية مع متطلبات السوق.
- ❖ ربط البرامج التنموية بمؤشرات أداء قابلة للقياس.

4. آفاق البحث: أخيرا، ونحن بصدد الانتهاء من هذا البحث، ووقوفا عند الحدود التي توقفت عندها هذه الدراسة نؤكد أن موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يزال يشكل حقلا خصبا للبحث والتحليل. وبالنظر إلى تعقيداته وتشابكه مع عدة متغيرات اقتصادية ومؤسساتية، فإنه يطرح إشكاليات متعددة تستحق المزيد من التعمق والدراسة. ومن هذا المنطلق، نقترح جملة من المواضيع التي نراها جديرة بالاهتمام ويمكن أن تشكل منطلقا لأبحاث مستقبلية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- ❖ تأثير التحولات العالمية على فرص التنويع في الجزائر.

- ❖ العلاقة بين الحوكمة الاقتصادية وجودة المؤسسات والتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ قياس العلاقة بين مناخ الأعمال وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ دراسة مقارنة لتجارب دولية في التنويع الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائـــمة المـــــراجع

أولا. الكتب

1. محمد كريم قروف (2022)، كتاب جماعي، التنويع الاقتصادي في الجزائر: التحديات، الفرص واستراتيجيات التمويل، منشورات مخبر تنويع ورقمنه الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: المقالات

1. أسماء باللعما، عبد الحميد بالبالي(2024) ، تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط -إشارة إلى الجزائر-، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 1.
2. العشابي فاطمة الزهراء، دريش زهرة (2025)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومتطلبات تفعيله: دراسات مقارنة مع تجارب دولية ناجحة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد8، العدد1.
3. الياس حناش، عزالدين بوحبل (2017)،البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد2.
4. العالية مناد، مزريق عاشور (2020)، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 16، العدد 22.
5. بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة (2018)، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد2.
6. بخوش بلال، مهري عبد المالك(2024) ، الصناعة السياحية في الجزائر كركيزة لبناء نموذج اقتصادي ناجح من منظور التنويع الاقتصادي، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2.
7. بركان عماد، حرنان نجوى، مخزومي لطفي، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020، الملتقى الدولي الافتراضي حول: التنويع الاقتصادي وجدلية التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، 14 ماي 2022، ص:12-13.
8. بوجمعة بلال(2014) ، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2004)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1.
9. بوزيد سفيان(2023) ، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد 2.
10. بيان اجتماع مجلس الوزراء(2010) ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وثيقة إلكترونية متاحة على الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/pdf/quint.pdf
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015.
12. تقرير BBC NEWS البريطانية تحت عنوان:**Oil hits new high on Iran fears.BBC.com** أطلع عليه يوم:2025/03/21.
13. ثابت إسماعيل نور الإسلام، سعودي عبد الصمد(2024) ، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد 8، العدد 1.
14. جمعة شرقي، كوثر رامي، نورة قد وش(2024) ، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة -عرض تجارب دولية- ، مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 1.
15. حكيم شبوطي. ياسين مراح (20017)، دور وانعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 03.
16. حوحو فطوم.عيساوي سهام(2018).تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية-سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر.مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية.
17. خالد هاشم عبد الحميد(2018) ، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 19، العدد 1، جامعة حلوان، مصر.

قائـــمة المـــــراجع

18. زنات سمير،بوتيارة عنتر(2021)،السياسة الجبائية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر،مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،،المجلد6،العدد1.
19. كريمة بقة، علي عزالدين(2023) ، التنويع الاقتصادي في الإمارات - دراسة تحليلية خلال الفترة(2020-2000) ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02..
20. لومايزية عفاف(2017) ، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 62.
21. مرسلي عبد الله (2024)، مساهمة الطاقات المتجددة في التنويع الاقتصادي للجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 2.
22. مشري محمد الناصر، بقة الشريف(2017) ، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر - دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد، العدد 57.
23. مسعودي محمد (2018)، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد2، العدد7.
24. معيفي ضياء الدين(2022)،دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)،مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،المجلد5،العدد2.
25. نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ(2022) ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية - دراسة قياسية للفترة-2000 (2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7، العدد 2.
26. سمية عراب(2021) ، تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هيرفندال – هيرشمان خلال الفترة(2019-2001) ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 2.
27. سليم مجلخ، إخلاص خلفاوي، وليد بشيشي(2023) ، التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة(2020-1976) ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 01.
28. سليمة غدير أحمد، عائشة سلمى كيحلي(2022) ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة(2021-2017) ، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01.
29. سعودي عبد الصمد(2019) ، التنويع الاقتصادي لمجابهة الأزمات النفطية في الاقتصاد الجزائري - دراسة تطبيقية نموذج التنويع هيرشمان-هيرفندال-، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 2.
30. سواحلية إيمان، قايدي خميسي، ملالة إيمان(2025) ، دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة-2010 (2023، المجلد 16، العدد 01.
31. شنة أمينة، حايد حميد(2024) ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة -عرض تجارب دولية-، مجلة الدراسات والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 1.
32. صابر المهدي الوحش(2024) ، الميزة التنافسية للموقع الجغرافي وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 20، العدد 35.
33. ضبف أحمد، عزوز أحمد(2018) ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 19.
34. علي صولي(2023) ، واقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01.
35. علالي الزهراء، نبو مجيد(2022) ، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.
36. علام عثمان(2014).تفعيل دور الدولة الإنمائي منخلال تعزيز برامج الاستثمار العام-دراسة حالة الجزائرخلال الفترة2001-2014.مجلة معارف.العدد17.
37. عقون صارة، نوفل سمايلي(2021) ، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر - تجارب دولية ناجحة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 06.
38. فضيلة زواوي(2016) ، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 2.

39. قريجيج بن علي ، زايري بلقاسم (2017)، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة من 1980 الى 2015).
40. : هدى بن محمد (2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد 5.
41. وافية تيجاني(2021) ، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 2.

ثالثا المذكرات والأطروحات

1. بن طاشي رميساء، مالوسي أحمد، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية خلال الفترة(2019-1990) ، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف - ميلة -.
2. جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2018-2000) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
3. نادية معلالة، مليكة درويش(2015) ، أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) -دراسة قياسية للفترة 1985-2013-، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة –.
4. يوسفي الحسين (2022)، الطلب على العمل في سوق انتاج غير تنافسية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (2-1): مساهمة قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين القيمة المضافة الاجمالية للفترة (2000-2022).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	المحروقات	الخدمات والأشغال العمومية البترولية	م+ خ و أ ع ب	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات	مجموع القيمة المضافة
2000	346171,4	290749,6	1616314,7	42904,8	1659219,5	292046,3	275929,7	436292,1	130448,6	3430857,2
2001	412119,5	315230,5	1443928,1	38388	1482316,1	320507,1	303693,5	476208,7	141882,9	3451958,3
2002	417225,2	337556,2	1477033,6	39998,5	1517032,1	369939,3	340983,3	509285,7	153889,6	3645911,4
2003	515281,7	355370,6	1868889,6	44199,9	1913089,5	401014,4	390551,2	552179,9	169482,6	4296969,9
2004	580505,6	388194,4	2319823,6	49294	2369117,6	458674	512569,9	607052,6	183559,5	5099673,6
2005	581615,8	418294,9	3352878,4	58992,2	3411870,6	505423,9	645028,9	668130	205771,1	6436135,2
2006	641285	449581	3882227,8	64265,4	3946493,2	610071,1	730238,4	728366,7	226224,6	7332260
2007	708072,5	479791,1	4089308,6	92368,8	4181677,4	732720,7	808380,9	863197,3	247972,1	8021812
2008	727413,1	519631,6	4997554,5	86719,5	5084274	869988,6	830341,5	1003199,4	280131,5	9314979,7
2009	931349,1	570673,2	3109078,9	94767,1	3203846	1000054,9	865214,5	1160160	323684,6	8054982,3
2010	1015258,8	617404,9	4180357,7	63312	4243669,7	1194113,5	933707,6	1283227,7	369400	9656782,2
2011	1183216,1	664194,5	5242502,8	70701,2	5313204	1262566,7	1074147,7	1446331,4	412721,5	11356381,9
2012	1421693,3	729514,8	5536381,8	80050,5	5616432,3	668130	1194841,7	1649969,8	460340	11740921,9
2013	1640006,1	771787,4	4968018,3	58133,7	5026152	1569313,5	1463055,2	1870581	516178,5	12857073,7
2014	1772202,4	837716,8	4657811,3	63792,3	4721603,6	1730198,1	1550496,5	2067543	568322,8	13248083,2
2015	1772202,4	837716,8	4657811,3	63792,3	4721603,6	1730198,1	1550496,5	2067543	568322,8	13248083,2
2016	2140304,7	979303	3025612,5	79248,9	3104861,4	1993653,1	1800357	2341306	699632,3	13059417,5
2017	2219064,4	1040780,3	3699650,7	86341,1	3785991,8	2117392,9	1973037,9	2412764,1	777700,5	14326731,9
2018	2421567,8	1110883,9	4548756,2	92456,9	4641213,1	2254104,9	2096804,6	2493015,7	829216,7	15846806,7
2019	2529053,9	1162446,3	3991028,4	91592,7	4082621,1	2400389,6	2187942,9	2446379,5	893209,4	15702042,7
2020	2546860,1	1148381,6	2575136,6	82165,8	2657302,4	2285088,5	2045349,4	2317214,6	796532,8	13796729,4
2021	2688315,7	1234576,3	4912064,9	122846,4	5034911,3	2584999,7	2151182,4	2620941,2	922942,3	17237868,9
2022	3226135,3	1417875	8705293,8	157857,7	8863151,5	2899205,7	2296637,1	3003203,3	1091095	22797302,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2022، متاحة على الموقع:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique207